ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

إصدار شهري

مصر بين عالم وإقليم متغيرين

السنة الرابعة - 2023 - العدد 50

50 Issue
2023

www.ecss.com.eg

ECSS
المـركز المـصـري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

2023

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال،
او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات
هبة زين

إخراج فني
أحمد حسني

ecss.com.eg
/ecsstudies

العدد
50
تقديرات مصرية
إصـدار شهـري
السنة الرابعة - يونيو 2023

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تقديرات مصرية: مصر بين عالم و إقليم متغيرين

رقم الإيداع: 978-977-86664-1-0

الترقيم الدولي: 2023/13282

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

المحتويات

الافتتاحية 08

التحدي المصري وفهم عالمنا المتغير 08

قضايا دولية 11

اتجاهات حرب أوكرانيا بين هجوم الربيع ومسار التسوية 12

المسارات المحتملة لأزمة رفع سقف الدين الأمريكي 15

انعكاسات أزمة الديون العالمية على الاقتصاد العالمي 18

قضايا أمن ودفاع 21

دلالات نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التركية 22

هل تتأثر تسوية سوريا بعد عودتها إلى الجامعة العربية؟ 26

مستقبل الصراع السوداني ما بعد ترتيبات اتفاق جدة 29

لماذا استطاعت مصر مجددًا وقف إطلاق النار في غزة؟ 32

قضايا السياسات العامة 35

إصلاح النظام الانتخابي المصري والتمييز الإيجابي 36

الملامح المالية والاقتصادية لموازنة مصر 2024/2023 39

أسباب تحول عجز ميزان المدفوعات المصري إلى فائض 42

قضايا نوعية 46

أنماط تصاعد الهجمات السيبرانية ضد إسرائيل 47

فرص وتهديدات اتساع استخدام الذكاء الاصطناعي 50

بيانات وإحصائيات 54

مؤشرات أساسية حول الانتخابات التركية 2023 54

التحدي المصري وفهم عالمنا المتغير

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يأتي العدد 50 من تقديرات مصرية، لكي يأخذ بما بدأ به منذ عدده الأول، وهو محاولة فك ألغاز العالم والنظام الدولي، والإقليم الشرق أوسطي والعربي، ومتابعة وتقدير ما يحدث في مصر. حاولت تقديرات مصرية دومًا الحفاظ على هذا الإطار، حتى لو اضطرت أحيانًا لتركيز عدد أو أكثر من أجل تغطية الجوانب والزوايا المختلفة لموضوعات معقدة، مثل: أزمة كورونا، أو الاحتباس الحراري، أو الحرب الأوكرانية.

في هذا العدد، لم تشغلنا الأعداد السابقة التي ظهرت بقدر ما كان الشاغل هو التغيرات المتسارعة التي تجري على المستويات الثلاثة التي يشهد كلٌّ منها تناقضات قد يصعب فكها في أفكار منتظمة. فبينما تسعى الولايات المتحدة بأقصى جهدها لمواجهة الصين باعتبارها صارت المنافس الرئيسي لها على مستوى العالم، فإنها -في الوقت نفسه- تريد التقارب مع الصين لأن الأخيرة تمثل المفتاح الذي لا يمكن حل مشكلة عالمية، سواء كانت أوكرانيا أو الاحتباس الحراري، ما لم يكن هناك تعاون وزمالة معها.

إقليميًا، تتابعت الأحداث، فلم تكن الانتخابات التركية نقطة فاصلة في السياسة الداخلية بقدر ما لها من تأثير في البيئة الإقليمية. وبينما عادت سوريا إلى الجامعة العربية، يطول الانتظار لما يجري في اليمن، وما إذا كان الاتفاق السعودي الإيراني سوف يفصح عن نتائج هامة في هذه الأزمة المعقدة. داخل مصر، كانت بداية الحوار الوطني إيذانًا بمرحلة مختلفة للعمل الوطني بدأت بقرارات العفو الرئاسية، وباتت تنتظر ما سوف يسفر عنه الحوار من توافق وطني.

هكذا باتت الجبهات كلها، العالمية والإقليمية والمحلية، تفصح عن نقطة انتظار جديدة تتطلب الكثير من الفهم والتقدير. لذلك، نتناول في هذه الافتتاحية إشكاليات التعامل مع النظام الدولي، والإشكاليات الجارية في الحالة المصرية.

العالم بين الحرب والسلام

الشائع في محاولات فهم العالم تعبيرات مثل "التعقيد"، و"عدم اليقين"، وفي هذا المقام حاولنا من زوايا متعددة الفهم من خلال محركات نظرية أتت من حالة قوى الإنتاج، أو الأفكار المسيطرة على التغيير، أو التحليل الواقعي الذي استند إلى حالة القوى وتوازناتها. السبب في محاولة الفهم منذ البداية أنه مهما كان القول الشائع صحيحًا عن تراجع العولمة، أو أنها تتآكل بشكل آخر -Deglobaliz tion، إلا أن الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها هي أن الدول وشعوبها تتصل بالعالم وتتفاعل معه بأكثر من أي وقت مضى في تاريخ الإنسانية سفرًا وتجارة، وثقافة وتعليمًا.

ما يحدث في العالم لم يعد أمرًا يجري بمعزل عن بلاد أخرى، ومهما كانت المسافة فإن الحرب أو السلام يلقيان بظلالهما

على السياسات الخارجية للدول، وكذلك أفرادها في قرارات السفر والعمل والتعليم وحتى التسوق. فهم العالم هكذا ضروري ليس فقط لأنه متعلق بالأمن والسلم الدوليين في زمن باتت فيه الأسلحة النووية منتشرة علنًا أو سرًا؛ وإنما لأنه متعلق بشدة بمسيرة الإنسان في صباحه ومسائه. في المحاولات السابقة، حاولنا مع آخرين التمييز ما بين "النظام الدولي" و"النظام العالمي"، والتفرقة بين العالم المتعدد الأقطاب، والقطبية الثنائية، والقطب الواحد، لأن ذلك كان يصف عالمًا رأيناه ونحاول تبسيطه.

الآن لم يعد الأمر يجري بهذه السهولة، فهناك ركض يجري نحو عالم متعدد الأقطاب تعود فيه ألمانيا واليابان إلى الساحة، وتسعى فيه الهند وتركيا إلى التواجد بشكل أو بآخر، وتبرز فيه تكتلات عالمية من قبيل مجموعة الدول السبع، وجماعة العشرين، بينما تظهر جماعات جديدة مثل "شنغهاي" و"البريكس" بانضمام أعضاء جدد، ووسط ذلك كله عاد "عدم الانحياز" ليحاول أن يجد لنفسه مكانًا جديدًا.

الثابت حتى الآن أنه لا توجد نظرية كلية كتلك التي تشمل "كل الأشياء" مثل "الإنترنت"، أو تفسر الكون وتطوراته مثل "النسبية" لأينشتاين أو "التطور" لداروين؛ فلا تزال الكتابات المختلفة حول القضايا الكونية تمضي وفق جماعات متنوعة تتأرجح بين "المثالية" و"الواقعية"، "الهيمنة" و"السيادة"، واحتمالات الانفجار وإمكانيات التسوية. الشمول النظري العظيم بات مستحيلًا، بينما عدد سكان العالم يتعدى ثمانية مليار نسمة، منهم ثلاثة في دولتين فقط: الهند والصين. كل الإشكاليات المصاحبة لهذه الحالة من الغيوم تصلح للذهاب في اتجاه الجنة أو الجحيم، وفي الطريق إلى كليهما لم يعد هناك "مفترق طرق" يحث العالم على الاختيار. ومثل ذلك ربما يكون مؤجلًا للنجاة من إبادة الوباء أو الحرب النووية أو الكارثة المتوقعة للذكاء الصناعي. تجنب الاختيار هو الذي يجعل الولايات المتحدة مصممة على التواجد في منطقة الإندوباسيفك بينما تحاول في الوقت نفسه أن تُبقي الأبواب مع الصين مفتوحة. فالترويج المستمر لوسيلة الصفقات المتكافئة يدلل على مدى القدرة على ذلك أو Transnation-alism ربما تصنع فرصًا أو تفتح أبوابًا، لكن الجمع الدولي يعلم أنها لا تعيد بناء الكوكب بطريقة مقبولة.

"الإقليميات" الجديدة بما فيها الشرق الأوسط تخلق مجالات معقولة وبعيدة عن حافة الهاوية الكوكبية، لكنها ليست كافية لضمان المستقبل. المصطلح الجديد عن الجنوب الكوني The Global South ربما يُعطي فهمًا لموقف الدول النامية من طرفي الحرب الأوكرانية الروسية المتسم بنوع من الحياد النظري، ونوع آخر من التجربة، واستعارة سياسات سابقة مثل عدم الانحياز تلائم العصر، وفي الوقت نفسه تُعظّم المصالح حتى بطريقة مؤقتة.

أيًا ما كان التخبّط في فهم العالم فإن "الحرب الروسية الأوكرانية" سوف تظل هي العنصر البالغ الديناميكية في حركة العالم المعاصر. وحتى وقت كتابة هذه الافتتاحية حصل التأكيد على أن "هجوم الربيع" سوف يشكل نقطة فاصلة في الصراع الجاري. لكن "ستيفن والت" أستاذ العلوم السياسية والاستراتيجية بجامعة هارفارد، نشر مقالًا في دورية "السياسة الخارجية" الأمريكية بتاريخ 18 إبريل 2023 بعنوان "أوكرانيا وروسيا في حاجة إلى خطة سلام من القوى العظمى". المقال يبدأ بمطالبة الإدارة الأمريكية بأن تكون لديها خطة بديلة (Plan B) للتعامل مع الأزمة الأوكرانية، مقللًا من شأن جاهزية وتدريب القوات الأوكرانية لشن هجوم ربيعي يحقق إنجازات واسعة ضد الدفاعات الروسية.

وقال "والت"، إن "وعود الإدارة الجريئة بالتوصل إلى نصر أوكراني ربما لن يتحقق، وإنما سوف تقاسي أوكرانيا من خسائر إضافية. ما تحتاجه أوكرانيا هو السلام وليس حربًا متشعبة للاستنزاف ضد خصم أكثر سكانًا ويقوده قائد (بوتين) لا يعنيه كثيرًا الأرواح التي يجري التضحية بها على مذبح الحرب".

الحقيقة هي أنه رغم الاستعدادات والتنويهات والتلميحات ونشر

الأسلحة النووية التكتيكية من جانب روسيا في بيلاروسيا، فإن الموقف على جبهات القتال المختلفة يبدو ساكنًا ليس فيه إلا أنواع من الشغب العسكري، ولكنه لا يخلق معارك استراتيجية حاسمة. والآن فإن روسيا ترى "الربيع الأوكراني" في التحركات التي بدأت تأخذها كييف باستخدام الطائرات المسيرة للهجوم على موسكو، فضلًا عن تحركات على الحدود الروسية من قبل عناصر روسية بعضها يرفض الحرب والبعض الآخر يرفض سياسات الرئيس بوتين في الهجوم على مدينة "بيلغورود".

الجانب الأوكراني يرى أن ربيعه عندما سوف يأتي فإن كل العالم سوف يعلم، وهو ما يعني أن التطورات الراهنة لا تزال في مرتبة التطورات التصعيدية التي أدت إلى تدمير أحد السدود الهامة في منطقة "خيرسون" جنوب أوكرانيا، وهو ما يهدد المنطقة بما فيها من مؤسسات نووية.

مصر وأيام صعبة

في الثلاثين من يونيو القادم، سوف يكون قد مر عقد كامل على تغيرات كثيرة في الدولة المصرية تعاملت فيها مع متغيرات هيكلية جرى فيها مضاعفة المعمور المصري مع تغير واسع النطاق في علاقة الجغرافيا بالديمغرافيا المصرية من النهر إلى البحر، من 7 % إلى 15 %. سار التطور المصري وفقًا لرؤية 20، وبعد ثماني سنوات من التعمير والتنمية كان على مصر فيها أن تحدث بنيتها الأساسية، وتعيد تركيب العلاقات الاجتماعية بين الرجال والنساء، والمسلمين والمسيحيين، والشمال والجنوب؛ وكل ذلك بينما تواجه جائحة الكورونا، والإرهاب، والحرب الأوكرانية، ومن فوقها زيادة سكانية بلغت عشرين مليون نسمة خلال عقد واحد.

تراكم هذه التحديات الضخمة دفع القيادة المصرية إلى ضرورة المراجعة التي تحدث في حياة الأمم عندما تصل إلى منعطفات صعبة تجلت هذه المرة في أوضاع اقتصادية صعبة، وفي وصول رؤية 2030 إلى نقطة المنتصف، وكل ذلك في مصاحبة زيادة الطموحات المصرية لبناء "الجمهورية الجديدة" التي اتفق عليها في الوثائق الدستورية المصرية على أن تكون دولة "مدنية ديمقراطية حديثة". وقبل أكثر من العام، دعا الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال إفطار "الأسرة المصرية" في شهر رمضان من العام 2022 إلى حوار وطني للتعامل مع هذه المراجعة والنظر في الأمور المصرية المعقدة.

الواقع أثبت أن تجربة إجراء الحوار الوطني ليس سهلًا، وبعد أكثر من عام على إعلان الفكرة تكونت أمانة عامة شملت كل القوى السياسية والاجتماعية في مصر، وهذه أعلنت عن بداية الحوار في مؤتمر عام ضم كل القوى السياسية من خلال خطاب هام لرئيس لجنة الخمسين التي وضعت الدستور المصري 2014، وزير الخارجية المصري الأسبق والأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى الذي وضع افتتاحية المراجعة من خلال مجموعة تساؤلات على لسان الجماعة المصرية.

ما جاء بعد ذلك من كلمات كان عاكسًا لتلك الحالة التي تعرفها الأمم عندما تكون حققت الكثير، لكنها في الوقت ذاته باتت تواجه تحديات أكثر، وتكاليف تلمس في علوها أطراف السحاب. ظهر ذلك عندما ظهر على سطح الخطاب المصري العام تعبير غير معتاد هو "فقه الأولويات"، الذي يحتم السعي إلى توافق قومي حول الأهداف المراد تحقيقها خلال المرحلة المقبلة.

في الحقيقة، فإن ذلك لم يكن أول الحوارات التي عرفتها مصر، ولكن السمة العامة لما سبق أنها إما كانت تؤكد على تيار سياسي جارٍ والالتفاف حوله، أو أنها تمهد لتطور هام في المسيرة العامة للدولة. الحوار يشير إلى أنه سوف تكون له سمة تأسيسية حيث كانت نقطة البداية تتعلق بقوانين الانتخابات، سواء بقانون الانتخاب المحدد لأسلوبه، سواء كان بنظام الدائرة أو القائمة النسبية أو القائمة المطلقة، وما تلا ذلك في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ينحو إلى الاتجاه ذاته وتشكل في مجموعها عملية إصلاح لهذه المسارات مجتمعة.

المعضلة البادية في ذلك هي أن الجمهور المصري ينتظر من المشاركين في الحوار تعاملًا مباشرًا مع القضايا الملحة المتعلقة بالتضخم وارتفاع الأسعار؛ وهو تحدٍّ آخر لعملية إعادة صياغة التجربة التنموية المصرية لكي تلائم المرحلة المقبلة بكل ما فيها من مفارقات؛ وهو معتاد أيضًا حينما تتنازع الشعوب الشقة بين التخطيط للمستقبل والتعامل مع ضرورات الواقع وآلامه.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

قضايا دولية

اتجاهات حرب أوكرانيا بين هجوم الربيع ومسار التسوية

تتجه أنظار المتابعين للحرب الأوكرانية-الروسية إلى الرد العسكري المرتقب من قبل كييف، والذي أُطلق عليه "هجوم الربيع". ولا يتوقع غالبية المراقبين أن يسفر هذا الهجوم عن نصر حاسم، أو على العكس ارتداده عكسيًا بما يفقد أوكرانيا المزيد من الأراضي. مع ذلك، سترتبط تداعيات هذا الهجوم -إلى حد كبير- بحجم الدعم العسكري المتوقع من الغرب لأوكرانيا، وبالتبعية حجم الضغوط المتوقعة على أوكرانيا في أي تسوية مستقبلية محتملة بين الجانبين الأوكراني والروسي، والتي سترتهن في الأخير بطبيعة توازنات القوى الميدانية على الأرض.21 عامًا.

المسارات المحتملة لأزمة رفع سقف الدين الأمريكي

تشهد الساحة الأمريكية حالة استقطاب جديدة، تتجلّى هذه المرة في أزمة سقف الدين الأمريكي التي دفعت الرئيس الأمريكي جو بايدن لقطع جولته الآسيوية والعودة إلى أرض الوطن لإيجاد "مخرج آمن" للأزمة العالقة، التي قد تؤدي حال استمرارها إلى تداعيات اقتصادية محليًا وعالميًا. وقد انتهت مفاوضات بايدن ورئيس مجلس النواب الجمهوري كيفن مكارثي، في 23 مايو 2023، دون التوصل لاتفاق حول رفع سقف دين الحكومة، لكن بعدها بخمسة أيام أعلن بايدن التوصل إلى اتفاق مبدئي مع الجمهوريين وإن كان سيظل بحاجة إلى الموافقة عليه من الكونجرس، مما يثير التساؤل بشأن انعكاسات هذه الأزمة، ومساراتها المحتملة.

انعكاسات أزمة الديون العالمية على الاقتصاد العالمي

في عالم تسيطر عليه حالة اللا يقين وتتزايد فيه المخاطر الاقتصادية والجيوسياسية، يمثل التحول نحو سياسة نقدية متشددة نهاية حقبة اقتصادية تميزت بسهولة الوصول إلى الديون، مما سيترتب عليه تداعيات واسعة النطاق على الحكومات والشركات والأفراد، حيث من المرجّح أن يؤدي المزيج من ارتفاع مستويات الدين، وتراجع النمو الاقتصادي، وارتفاع تكلفة الاقتراض، إلى تفاقم مواطن الضعف في غالبية الاقتصادات حول العالم، خاصة الناشئة والنامية، ولا سيما التي لديها احتياجات تمويلية هائلة بالدولار على المدى القريب.

اتجاهات حرب أوكرانيا
بين هجوم الربيع ومسار التسوية

الشيماء عرفات
باحث بوحدة الدراسات الأوروبية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تتجه أنظار المتابعين للحرب الأوكرانية-الروسية إلى الرد العسكري المرتقب من قبل كييف، والذي أُطلق عليه "هجوم الربيع". ولا يتوقع غالبية المراقبين أن يسفر هذا الهجوم عن نصر حاسم، أو على العكس ارتداده عكسيًا بما يفقد أوكرانيا المزيد من الأراضي. مع ذلك، سترتبط تداعيات هذا الهجوم -إلى حد كبير- بحجم الدعم العسكري المتوقع من الغرب لأوكرانيا، وبالتبعية حجم الضغوط المتوقعة على أوكرانيا في أي تسوية مستقبلية محتملة بين الجانبين الأوكراني والروسي، والتي سترتهن في الأخير بطبيعة توازنات القوى الميدانية على الأرض.

هجوم الربيع

يتردد منذ شهور على لسان المسئولين الأوكرانيين والحلفاء الغربيين، ما يطُلق عليه "هجوم الربيع"، إذ أعلنت أوكرانيا أنها تهدف من خلال هذا الهجوم إلى إخراج القوات الروسية من أراضيها. لهذا جمعت كييف الكثير من المعدات الغربية المتطورة، وتم تدريب قواتها على يد حلفائها الغربيين. ويتم تشبيه هذا الهجوم، على سبيل المثال، بالهجوم المضاد السريع في سبتمبر 2022، حينما قالت القوات الأوكرانية إنها أعادت السيطرة على أكثر من ثمانية آلاف كيلومتر مربع في ستة أيام في شمال شرق منطقة خاركيف.

مع ذلك، حاول الجانب الأوكراني تقليل التوقعات الخاصة بالهجوم. إذ قال مستشار وزير الدفاع الأوكراني "يوري ساك" في مقابلة مع "بي بي سي نيوزنايت" مؤخرًا: "الهجوم المضاد ليس حدثًا واحدًا يبدأ بصافرة، ثم ينتهي بالضرورة في وقت ما متوقع". وأضاف أن البلاد ستتقدم في هجومها المضاد، بمجرد أن تقرر أنها تستطيع "تحقيق أكبر قدر ممكن من النجاح"، مع خسائر عسكرية أقل. وأضاف أن "لدى الروس ما يكفي من الوقت لإنشاء خطوط دفاع محصنة بشكل جيد".

ويرجع ترقب هجوم الربيع إلى أن الجيش الأوكراني لم يَقُدْ أي تحرك هجومي واسع على الجبهة الأوكرانية-الروسية منذ نهاية عام 2022. في الوقت ذاته، بدأ التململ يظهر لدى عدد من الحلفاء الغربيين لأوكرانيا، كما تصاعدت نبرة التشكيك لديهم في جدوى وجود حرب مفتوحة باتت تؤثر على مخزونات الأسلحة لأولئك الحلفاء، والتي لم تكن الصناعات الدفاعية لديهم مستعدة لتلك الحرب.

وتعددت مظاهر الاستعداد للهجوم الأوكراني، إذ تسلمت أوكرانيا نسبة كبيرة من المعدات العسكرية مثل الآليات المصفحة والذخيرة التي وعد بها الحلفاء في الغرب. فقد أعلن مسئولو الناتو في نهاية إبريل الماضي أن 98٪ من المركبات القتالية التي تم التعهد بتقديمها لأوكرانيا موجودة الآن لديها. حيث خصصت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 36 مليار دولار كمساعدات أمنيّة لأوكرانيا. تلتها كل من بريطانيا وألمانيا في ترتيب الدول في قيمة المساعدات العسكرية لأوكرانيا. في الوقت نفسه، زودت بريطانيا أوكرانيا بصواريخ "كروز" من نوع "ستورم - شادو"، وهي أولى الأسلحة الهجومية بعيدة المدى التي يتم تقديمها من قبل الحلفاء الغربيين. وكان آخر مظاهر الاستعداد لهجوم الربيع، في 19 مايو 2023، عبر إعطاء الضوء الأخضر من قبل الولايات المتحدة لحلفائها بتسهيل تقديم طائرات "إف 16" لأوكرانيا.

في هذا السياق، تمت الإشارة لتحضير 12 كتيبة بدءًا من مايو 2023، تضم 40 إلى 50 ألف جندي أوكراني. منهم 10700 دربتهم الولايات المتحدة على تكتيكات الأسلحة المشتركة مع عربات القتال المدرعة من طراز Stryker وBradley ومدافع Pala-din ذاتية الدفع. كما تضم قوات ذات مهارات عالية تم تدريبها على تشغيل نظام الدفاع الصاروخي "باتريوت". ووفقًا للجيش الأمريكي، فقد تم تدريب أكثر من 41000 جندي أوكراني إضافي من خلال برامج تديرها أكثر من 30 دولة شريكة.

في المقابل، يستعد الجانب الروسي منذ شهور لمواجهة الهجوم الأوكراني المرتقب، عبر التعبئة وتدارك قيادته الأخطاء التي برزت في بداية الحرب، إذ طور مواقعه الدفاعية والجوية. فقد أشار تحليل رويترز إلى وجود آلاف المواقع الدفاعية الروسية على مساحة شاسعة، كما أن مواقع روسيا تتركز في معظمها بالقرب من الخطوط الأمامية في منطقة زاباروجيا الجنوبية الشرقية، وعبر الشريط الضيق من الأرض الذي يربط شبه جزيرة القرم ببقية أوكرانيا. بالإضافة إلى إقامته خنادق هندسية معقدة على طول خطوط المواجهة، وزرعها الكثيف بالألغام. كذلك استبقت روسيا الهجوم الأوكراني بتكثيف الضربات في الأسابيع الأخيرة على كييف، لاستنفاد قدراتها الدفاعية، خاصة منظومات "باتريوت" الأمريكية. وأخيرًا، أعلنت موسكو السيطرة الكاملة على مدينة باخموت، التي سبق أن وصفها الرئيس الأوكراني بقلعة معنويات الأوكرانيين.

مسارات التسوية

على الرغم من دخول الحرب الروسية-الأوكرانية عامها الثاني، فإن مبادرات الوساطة لم تنجح في إيقاف تلك الحرب. ومع

ذلك، فإن أي مسار متوقع للتسوية قد يرتبط -وفقًا لبعض المراقبين- بنتائج الهجوم الأوكراني المرتقب. كانت الصين قد طرحت مبادرة لتسوية الأزمة الأوكرانية في فبراير 2023، ودعمتها أغلب الدول المحايدة تجاه الحرب، كالبرازيل والهند وجنوب أفريقيا؛ إلا أنها قوبلت بالرفض من قبل الجانب الأوكراني والغربي لعدم إقرارها بأن روسيا معتدية، كما لم توضح أي سبيل لاستعادة أوكرانيا لأراضيها.

في المقابل، قدمت أوكرانيا مبادرة من عشر نقاط، من أبرزها خروج روسيا من كامل أراضيها وتعويضها. وبينما قَبِلَ حلفاؤها الغربيون هذه المبادرة، لم تلقَ صدى في أي مكان آخر. وكان آخر مبادرات السلام هي المبادرة الأفريقية برئاسة جنوب أفريقيا والتي تحظى بدعم القادة من السنغال وأوغندا ومصر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا للتوسط بين الجانبين الروسي والأوكراني، ومع ذلك فإن بنود تلك المبادرة تظل غير معلنة للآن.

وعليه، فإن ثمة جمودًا في مسار التسوية، ويرتبط ذلك بشكل كبير بالهجوم الأوكراني المرتقب. إذ تترقب القوى الغربية حجم المكاسب الميدانية التي قد تحققها أوكرانيا لتسويقها للرأي العام بأن تلك القوات جديرة باستمرار دعمها لإجبار روسيا على الدخول في مفاوضات حقيقية. في المقابل، فأي خسائر كبيرة لأوكرانيا أو تثبيت للوضع من قبل روسيا، سيُضعف شهية الحلفاء الغربيين لدعم أوكرانيا خاصة الجانب الأمريكي، الذي يستعد فيه بايدن لجولة رئاسية جديدة عام 2024 في مواجهة مرشح جمهوري قد لا يتبنّى الحماسة نفسها لدعم أوكرانيا، فضلًا عن أن حزبه لا يريد استمرار الدعم لأوكرانيا بالوتيرة ذاتها، وهو ما قد يترتب عليه ضغط على الأوكرانيين للدخول في تسوية يضطرون معها لتجميد الوضع وخسارة جزء كبير من أراضيهم في تسوية غير عادلة تمهد لجولة مستقبلية من المواجهة، مثل ما حدث بعد احتلال روسيا لشبه جزيرة القرم. لهذا، فإن هجوم الربيع هو المحطة الأولى لأي تسوية قادمة.

ختامًا، فإن الحرب الروسية-الأوكرانية تمر بمرحلة مفصلية سيتحدد على إثرها أي مسار سيتخذه الطرفان في مفاوضاتهما القادمة. ففي حال حققت أوكرانيا اختراقات كبيرة للدفاعات الروسية، فمن المحتمل أن يساعدها ذلك في الحصول على تسوية أكثر إرضاءً للدولة والشعب الأوكراني. وعلى العكس، إذا خسر الجانب الأوكراني المزيد من أراضيه، فإن ذلك سيُضعف الدعم من قبل حلفائه، ويفرض ضغوطًا أكبر عليه لقبول تسوية قد يخسر فيها ما يقرب من 20% من أراضيه، وهو ما سيمهد لترسيخ شرعية الأمر الواقع، وتغيير الحدود بالقوة.

المسارات المحتملة لأزمة رفع سقف الدين الأمريكي

مها علام
باحث بوحدة الدراسات الأمريكية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تشهد الساحة الأمريكية حالة استقطاب جديدة، تتجلّى هذه المرة في أزمة سقف الدين الأمريكي التي دفعت الرئيس الأمريكي جو بايدن لقطع جولته الآسيوية والعودة إلى أرض الوطن لإيجاد "مخرج آمن" للأزمة العالقة، التي قد تؤدي حال استمرارها إلى تداعيات اقتصادية محليًا وعالميًا. وقد انتهت مفاوضات بايدن ورئيس مجلس النواب الجمهوري كيفن مكارثي، في 23 مايو 2023، دون التوصل لاتفاق حول رفع سقف دين الحكومة، لكن بعدها بخمسة أيام أعلن بايدن التوصل إلى اتفاق مبدئي مع الجمهوريين وإن كان سيظل بحاجة إلى الموافقة عليه من الكونجرس، مما يثير التساؤل بشأن انعكاسات هذه الأزمة، ومساراتها المحتملة.

طبيعة الأزمة

يعني سقف الدين، الذي وضعه الكونجرس الأمريكي قبل أكثر من 100 عام، الحد الأقصى للمبلغ الذي يمكن للحكومة اقتراضه، والذي يبلغ حاليًا 31.4 تريليون دولار. وتعاني الولايات المتحدة من عجز يصل في المتوسط إلى نحو تريليون دولار سنويًا منذ عام 2001، ولتعويض الفارق تلجأ إلى الاقتراض لمواصلة تمويل مدفوعاتها ضمن سقف محدد من قبل الكونجرس، وهو ما يُعرف بـ"سقف الدين".

وفي عام 1917، تم تشريع قانون جديد لوضع سقف للديون يسمح بتمديد مستمر لعملية الاقتراض دون موافقة الكونجرس، وسُنّ هذا الإجراء للسماح للرئيس -آنذاك- وودرو ويلسون بإنفاق الأموال التي اعتبرها ضرورية لخوض الحرب العالمية الأولى دون انتظار المشرعين، لكنه حدد سقفًا للاقتراض يتطلب زيادته التوصل لتشريع جديد. منذ عام 1960، رفع الكونجرس الحد الأقصى ثمانية وسبعين مرة، كان آخرها عام 2021، وتم تنفيذ 49 من هذه الزيادات في ظل رؤساء جمهوريين، و29 تحت رئاسة ديمقراطيين.

على مدار السنوات الماضية، كان رفع سقف الدين إجراءً روتينيًا نسبيًا للكونجرس، إلا أنه قد بدأ فصل جديد من الجدل حول هذا السقف في عام 2011، عندما أدى الخلاف حول الإنفاق بين الرئيس الأسبق "باراك أوباما" والجمهوريين في الكونجرس إلى طريق مسدود. وتوصل الكونجرس حينها إلى اتفاق لرفع السقف قبل يومين فقط من التاريخ الذي قدرت فيه وزارة الخزانة نفاد الأموال. مع ذلك، فقد أدت سياسة "حافة الهاوية" إلى وقوع تقلبات كبيرة للأسهم الأمريكية، كما خفضت وكالة التصنيف الائتماني S&P Global Ratings من الجدارة الائتمانية للولايات المتحدة.

انتقادات متبادلة

تبادلت إدارة بايدن والجمهوريين في الكونجرس انتقادات لاذعة بشأن رفع سقف الدين الاتحادي، بطريقة دفعت كل طرف إلى اتهام الطرف الآخر بأنه المتسبب في الأزمة. إذ قال بايدن للصحفيين في قمة مجموعة السبع باليابان: "حان الوقت الآن ليقوم الجانب الآخر بالتخلي عن مواقفه المتطرفة، لأن الكثير مما اقترحوه حتى الآن ببساطة وبصراحة تامة غير مقبول". مؤكدًا أنه لن يوافق على اتفاق مع الجمهوريين في الكونجرس بشأن رفع سقف الدين وخفض الميزانية وفقًا لشروطهم فقط.

وعلق المتحدث باسم البيت الأبيض أندرو بايتس في تغريدة على "تويتر" قائلًا: "نحن لا نقدم أي مطالب من أجل تجنب التخلف عن السداد"، متهمًا الجمهوريين بالسعي لإحداث ركود في الاقتصاد الأمريكي. كما أكّدت المسئولة الإعلامية في البيت الأبيض "كارين جان بيار" -في بيان لها- أن المطالب الجمهورية الأخيرة تشكل "خطوة كبيرة إلى الوراء، وتحتوي على مجموعة من المطالب الحزبية المتطرفة التي لا يمكن أن يقرها مجلسا النواب والشيوخ". وكذا، اتهم زعيم الديمقراطيين في مجلس الشيوخ "تشاك شومر" رئيس مجلس النواب الجمهوري "كيفن ماكارثي" بأخذ سقف الدين العام الأمريكي "رهينة" بربطه التصويت على رفع سقف الدين باقتطاعات في الميزانية.

من جانبه، قال الجمهوري مكارثي، بعد مكالمة هاتفية مع الرئيس بايدن، إن "موقفي لم يتغير، لا يمكن لواشنطن أن تواصل إنفاق مال لا نملكه". معتبرًا أن البيت الأبيض قد اتخذ خطوات إلى الوراء، ولفت إلى أن "الجناح الاشتراكي" للحزب الديمقراطي هو الذي يمسك بزمام الأمور. كما استبعد النائب الجمهوري جودي سي أرينجتون، رئيس لجنة الموازنة، بشكل قاطع قبول الجمهوريين لأي زيادات ضريبية، كجزء من صفقة للحد من الديون. وعلق قائلًا في برنامج This Week على قناة ABC: "هذا ليس الوقت المناسب لفرض ضريبة على اقتصادنا أو على الأسر العاملة".

عواقب وخيمة

قد تكون هنالك عواقب لحالة الاستقطاب الجارية بين المعسكرين الجمهوري والديمقراطي حول أزمة سقف الدين، والتي تجلت في فشل الاجتماع الذي وقع بين بايدن ومكارثي في التوصل لاتفاق. إذ يمكن أن تتجاوز تلك العواقب التي وقعت أثناء إدارة "أوباما" في 2011. لذلك، حذرت وزارة الخزانة الأمريكية من "عواقب وخيمة" جراء نفاد النقد، مما سيجعل الدولة غير قادرة على دفع رواتب الموظفين الفيدراليين، مع ارتفاع محتمل في أسعار الفائدة وآثار غير مباشرة على الشركات والرهون العقارية والأسواق العالمية.

ارتباطًا بذلك، قالت وزيرة الخزانة جانيت يلين إن الولايات المتحدة قد تبدأ بالتخلف عن سداد ديونها مع بداية يونيو القادم، بينما توقع مكتب الميزانية في الكونجرس أن يحدث ذلك في منتصف هذا الشهر. وفي مقابلة لها مع برنامج "ميت ذا برس" Meet the Press على شبكة "إن بي سي" NBC قالت يلين: "إذا لم يتم رفع سقف الديون، فستكون هناك خيارات صعبة لاتخاذها بشأن الفواتير التي لم يتم دفعها، كما رفضت تحديد الفواتير التي لن يتم دفعها على وجه التحديد.

على الصعيد الخارجي، سيكون للتخلف عن السداد تبعات اقتصادية هائلة، إذ سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وتقليل قيمة الدولار مقابل العملات العالمية الأخرى، وإصابة الأسواق العالمية بحالة من الذعر وربما الركود. وتحذر التحليلات من أن طول فترة التخلف عن السداد قد تؤدي لزعزعة استقرار النظام المالي العالمي المعتمد على السندات الأمريكية. فقد عززت الجدارة الائتمانية لسندات الخزانة الأمريكية الطلب على الدولار الأمريكي منذ فترة طويلة، ولا سيما على خلفية الحرب الروسية-الأوكرانية، مما ساهم في دعم قيمتها ومكانتها كعملة احتياطية في العالم. ومن ثم فإن التخلف عن السداد أو الدخول في عدم اليقين، سيؤدي إلى قيام المستثمرين ببيع سندات الخزانة الأمريكية، وبالتالي إضعاف الدولار.

مسارات محتملة

مع تعقد مشهد أزمة سقف الدين الأمريكي، وغياب بوادر التوصل إلى اتفاق مزمع قبل الموعد الذي لفتت إليه وزيرة الخزانة، فإن هناك مسارات محتملة والتي تنطوي على عدد من الإجراءات للتعامل مع الأزمة، وذلك على النحو التالي:

- **المسار الأول:** الإجراءات الاستثنائية: يمكن لوزارة الخزانة أن تتجنب التخلف عن السداد لعدة أشهر بسلسلة من الإجراءات المؤقتة المسماة "إجراءات استثنائية"؛ وتشمل تعليق المدفوعات لبعض برامج ادخار الموظفين الحكوميين، وتقليل الاستثمار في بعض الصناديق الحكومية، وتأخير مزادات الأوراق المالية. وفي أسوأ السيناريوهات، قد تضطر وزارة الخزانة -في مرحلة ما- إلى تأخير دفع الفائدة أو أصل الدين على الدين الأمريكي.

- **المسار الثاني:** صك العملة: تتمتع وزارة الخزانة بالسلطة القانونية لصك وإصدار عملة بلاتينية "قابلة للتحصيل" قد تصل قيمتها إلى تريليون دولار، وإيداعها في بنك الاحتياطي الفيدرالي مقابل دفع نقود لسداد فواتير الحكومة. ومع ذلك، أشارت الوزيرة إلى أن الاحتياطي الفيدرالي يفضل الإحجام عن التدخل في نزاع سياسي حزبي عبر رفض الإيداع.

- **المسار الثالث:** التعديل 14: قال الرئيس بايدن إن لديه الحق القانوني في اللجوء إلى التعديل الرابع عشر من الدستور لرفع سقف الدين، لكن الوقت لا يسعفه. وينص التعديل، الذي أُقر بعد الحرب الأهلية بين عامي 1861 و1865، على أنه "لا يجوز التشكيك في صحة الدين العام للولايات المتحدة". لكن المادة لم تتناولها المحاكم إلى حد بعيد، ويختلف الخبراء القانونيون حول ما يتطلبه الأمر من الكونجرس والرئاسة لتطبيقها.

- **المسار الرابع:** التوصل للصفقة: يشغل الجمهوريون أغلبية ضئيلة بمجلس النواب، بينما يتمتع الديمقراطيون بسيطرة محدودة على مجلس الشيوخ، لذلك لا يمكن إقرار أي اتفاق دون دعم من الحزبين. وعليه، تتأكد ضرورة التوصل إلى صفقة مرضية للجانبين تمكن من تمرير الاتفاق. ومن ثم يتضح أنه مع اقتراب شهر يونيو 2023 قد يلجأ الديمقراطيون لتمرير بعض المطالب الجمهورية من أجل تشجيعهم على تمرير الاتفاق، وتجنب التخلف عن سداد الديون. في هذا الإطار، أعلن بايدن في الـ28 من مايو 2023 التوصل إلى اتفاق مبدئي مع الجمهوريين حول رفع سقف الدين، لكن سيظل بحاجة إلى موافقة الكونجرس المنقسم.

مجمل القول، رغم ما تعكسه أزمة سقف الدين من خلافات واضحة بين الجمهوريين والديمقراطيين حول بعض المسائل، كرغبة الجمهوريين في خفض الإنفاق العام مع زيادة الإنفاق الدفاعي، وكذا تمديد التخفيضات الضريبية؛ إلا أنه يبقى من الصعب فصل المشهد الحالي عن الاستعداد للسباق الرئاسي القادم في 2024، مما يعني أن ما يجري قد يعكس رغبة جمهورية في الضغط على الإدارة الديمقراطية، وإفشال الجهود التي تقوم بها من أجل تقليل شعبيتها لتمهيد الطريق أمام المرشح الجمهوري للوصول إلى البيت الأبيض في الانتخابات القادمة.

انعكاسات أزمة الديون العالمية على الاقتصاد العالمي

بسنت جمال
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في عالم تسيطر عليه حالة اللا يقين وتتزايد فيه المخاطر الاقتصادية والجيوسياسية، يمثل التحول نحو سياسة نقدية متشددة نهاية حقبة اقتصادية تميزت بسهولة الوصول إلى الديون، مما سيترتب عليه تداعيات واسعة النطاق على الحكومات والشركات والأفراد، حيث من المرجّح أن يؤدي المزيج من ارتفاع مستويات الدين، وتراجع النمو الاقتصادي، وارتفاع تكلفة الاقتراض، إلى تفاقم مواطن الضعف في غالبية الاقتصادات حول العالم، خاصة الناشئة والنامية، ولا سيما التي لديها احتياجات تمويلية هائلة بالدولار على المدى القريب.

مُحرّكات دافعة

يقارب الدين العام العالمي من الوصول إلى مستويات غير مسبوقة عند 305 تريليونات دولار؛ إذ ارتفع بنحو 8.3 تريليونات دولار خلال الربع الأول من العام 2023، وتركّز ثلث هذا الدين في الأسواق الناشئة، خاصة الصين والمكسيك والبرازيل والهند وتركيا، مما دفع إجمالي ديون الأسواق الناشئة إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق مسجلة أكثر من 100 تريليون دولار. كما ارتفعت مدفوعات خدمة الديون لأفقر البلدان بنسبة 36%، مع توقعات باستمرار ارتفاعها حتى عام 2027 على الأقل، وذلك وفقًا لأحدث البيانات الصادرة عن معهد التمويل الدولي الذي توقع استمرار ارتفاع مستويات الدين بوتيرة متسارعة في ظل الاضطرابات الأخيرة في القطاعات المصرفية بالولايات المتحدة وسويسرا، وكذا استمرار تزايد الحاجة للاقتراض الحكومي. وترجع أزمة الديون العالمية إلى الأسباب الآتية:

- **صدمات متعاقبة:** تعرض العالم لصدمتين متعاقبتين منذ عام 2020 وحتى الآن، حيث ضربت جائحة كورونا سلاسل التوريد العالمية التي تعتمد عليها عملية الإنتاج الصناعي، مما أخّر عمليات الشحن والتفريغ وفرض قيودًا على حرية تدفق السلع ومستلزمات الإنتاج عبر الحدود، بجانب عمليات الإغلاق الجزئي التي أثرت على النشاط الاقتصادي بشكل عام. وتفاقم هذا الوضع مع اندلاع الحرب الأوكرانية التي نجم عنها اضطراب سلاسل الإمدادات والتوريد وتباطؤ النشاط الاقتصادي بالتزامن مع ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع الغذائية والأساسية والمواد الخام ومواد الطاقة، فضلًا عن ارتفاع تكلفة الشحن والنقل بمختلف أنواعه مما رفع مستوى الضغوط التضخمية المفروضة على جميع الدول حول العالم، ولا سيما تلك التي تعتمد على الاستيراد في تأمين احتياجاتها من الغذاء والطاقة. تأتي تلك التأثيرات الضخمة نظرًا لأهمية الدولتين المتحاربتين (روسيا أوكرانيا) في الأسواق العالمية، خاصة أسواق القمح والذرة والنفط والغاز الطبيعي، مما ساهم في امتداد عواقب الحرب إلى دول العالم بأسره، وإن كان بدرجات متفاوتة، وفقًا لدرجة الهشاشة الاقتصادية التي تعاني منها كل دولة على حدة.
- **أزمة سقف الدين الأمريكي:** يحاول قادة من الكونجرس والبيت الأبيض صياغة اتفاق لرفع سقف الديون الفيدرالية البالغ نحو 31.4 تريليون دولار، والذي وصلت إليه الإدارة الأمريكية في يناير الماضي، ولهذا لجأت إلى الكونجرس ليسمح لها برفع سقف الدين، وهكذا بدأت مناورة سياسية اقتصادية بين قطبي السياسة (الجمهوريين والديمقراطيين) في الولايات المتحدة. ويعود السبب الأساسي وراء الوصول لذلك السقف بتلك السرعة إلى ضخامة الإنفاق الحكومي الذي بلغ 6.27 تريليونات دولار، أما السبب الآخر فهو ارتفاع تكلفة الدين العام الأمريكي بسبب سياسات رفع أسعار الفائدة بهدف احتواء تسارع معدلات التضخم.
- **رفع أسعار الفائدة:** اتّخذت البنوك المركزية في أنحاء العالم قرارات برفع أسعار الفائدة خلال العام 2023 بدرجة من التزامن لم يشهدها العالم خلال العقود الخمسة الماضية، وذلك على الرغم من تأكيدات البنك الدولي على أن زيادة أسعار الفائدة والإجراءات الأخرى على صعيد السياسات قد لا تكفي لخفض معدلات التضخم العالمية إلى المستويات التي كانت سائدة قبل تفشي جائحة كورونا.

وقد ساهم تشديد السياسة النقدية في ارتفاع خدمة الدين العام، إلى جانب نزوح الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة من الأسواق الناشئة، وهو ما أسفر عن انخفاض احتياطي العملات الناشئة لدى تلك الأسواق، الأمر الذي أثر مباشرة على قيمة عملاتها المحلية، ودفعها إلى الاقتراض من الخارج. ولكن تكمن المشكلة في أن سداد الديون بالعملات الأجنبية يعتبر أكثر تكلفة بالنسبة لبعض الدول بسبب انخفاض قيمة عملاتها.

انعكاسات ضاغطة

تُعد أزمة الديون العالمية من بين أبرز الأزمات التي يشهدها الاقتصاد العالمي خلال الفترة الأخيرة، لهذا فمن المتوقع أن تترتب عليها انعكاسات واسعة النطاق على الصعد الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، ويمكن إبراز ذلك على النحو التالي:

- **التخلّف عن السداد:** أشار كلٌ من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى أنه مع تشديد السياسة النقدية حول العالم، وارتفاع كلفة الاقتراض؛ فإن أكثر من 60 دولة أصبحت تواجه احتمالات التخلف عن سداد التزاماتها المالية من فوائد وأقساط الديون، مما يُنذر بأزمة واسعة في النظام المالي العالمي قد تقود إلى ركود عميق. واتصالًا بذلك، شهد عام 2022 أكبر عددٍ من حالات التخلف عن سداد الديون منذ عام 1983 وصلت إلى سبع حالات هي: مالي، وروسيا، وسريلانكا، وبيلاروسيا، والسلفادور، وأوكرانيا، وغانا. فيما شهد عام 2023 حالتي تخلف عن السداد تتمثل في الأرجنتين وموزمبيق.

- **تقليل الإنفاق الاجتماعي:** قد يدفع ارتفاع الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بعض الحكومات إلى تقليص نفقاتها على الرعاية الصحية والتعليمية والمبادرات الاجتماعية وتطوير البنية التحتية من أجل سداد ديونها وتجنب التخلف عن سدادها، وذلك على الرغم من اعتبار زيادة الإنفاق العام على الخدمات الأساسية والبنية التحتية أمرًا حيويًا للاستجابة لارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وأزمة المناخ والاحتياجات الوطنية الأخرى. يدلل على ذلك، أن البلدان التي تحتل نسبة مدفوعات ديونها أكثر من 15% من إيراداتها، واجهت انخفاضًا قدره 3% في الإنفاق العام بين عامي 2019 و2023. مقارنة بزيادة قدرها 14% في إنفاق الدول التي لديها مدفوعات ديون أقل. ومن المتوقّع أن يؤدي ذلك إلى زيادة السخط الاجتماعي وتقويض الاستقرار السياسي في بعض الدول، لهذا يُمثل تآكل التماسك الاجتماعي أحد المخاطر الناجمة عن تفاقم الأزمات الاقتصادية كأزمات الديون وأزمات تكلفة المعيشة والتضخم.

- **الركود الاقتصادي:** يُمكن أن تسفر أزمة الديون عن تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي؛ إذ توقع صندوق النقد الدولي أن ينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 3.4% خلال عام 2022 إلى 2.8% بحلول نهاية العام 2023، قبل أن يستقر عند 3% خلال عام 2024. ومن المتوقع أن تشهد الاقتصادات المتقدمة تباطؤًا واضحًا في النمو من 2.7% في عام 2022 إلى 1.3% في عام 2023.

ختامًا، يتبين أن الاقتصاد العالمي يتجه نحو تفاعل غير مسبوق بين الأزمات الاقتصادية والمالية وأزمات الديون، حيث تشابكت العديد من العوامل الخارجية كجائحة كورونا والحرب الأوكرانية وما ترتب عليها من تداعيات ضاغطة على الاقتصاد العالمي لتصب المزيد من الوقود على أزمة الدين العالمي. ولهذا، يجب على غالبية الدول حول العالم -وخاصة الناشئة منها- أن تتجه إلى تحسين رفع كفاءة الإدارة الضريبية بطرق تدعم النمو طويل الأجل، مع تسريع إعادة هيكلة ديونها بما يمكّنها من إدارة ديونها بطريقة أكثر فاعلية.

قضايا أمن ودفاع

دلالات نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التركية

شهدت تركيا يوم الأحد 28 مايو 2023 جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية التركية، والتي أسفرت عن فوز الرئيس رجب طيب أردوغان بولاية جديدة ليستمر في الحكم حتى عام 2028. وحاز أردوغان على نسبة أصوات تصل إلى 52.16% مقابل 47.84% لمرشح المعارضة كمال كيليجدار أوغلو. فيما تصدر "تحالف الشعب" بقيادة حزب العدالة والتنمية الانتخابات البرلمانية التي جرت قبل أسبوعين بحصوله 322 مقعدًا. وتُظهر نتائج الجولتين ثباتًا نسبيًا في التركيبة السياسية بالبلاد مع تمثيل أكثر قليلًا للمعارضة في البرلمان.

هل تتأثر تسوية سوريا بعد عودتها إلى الجامعة العربية؟

تبنّى مجلس وزراء الخارجية العرب في ختام أعمال دورة غير عادية خُصصت لمناقشة تطورات الوضع في سوريا القرار رقم 8914، والذي نصّ على "استئناف مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية، وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها، ابتداءً من يوم السابع من مايو 2023". وتبعًا لهذا القرار، شهدت القمة العربية الـ32 التي انعقدت في جدة يوم الـ19 من الشهر ذاته، عودة سوريا إلى الجامعة العربية، بعد غياب 12 عامًا، مما يطرح تساؤلًا حول ما تعنيه هذه العودة.

مستقبل الصراع السوداني ما بعد ترتيبات اتفاق جدة

وقّع طرفا النزاع السوداني (الجيش، مليشيا الدعم السريع) اتفاق جدة في الـ11 من مايو 2023 بوساطة أمريكية-سعودية بشأن حماية المدنيين، وتسهيل الترتيبات الإنسانية. ثم تم التوصل إلى هدنة إنسانية أخرى أو وقف إطلاق نار قصير في مفاوضات جدة بين الطرفين في الـ20 من مايو. ومع ذلك، لا يزال الاقتتال متصاعدًا في العاصمة الخرطوم، مما ينذر بتدمير النسيج الاجتماعي والاقتصادي، وتفجير الوضع الأمني خارج العاصمة، فضلًا عن الارتدادات الخطرة على دول الجوار والمنطقة، على صعيد تدفقات اللاجئين، وتفاقم الأزمة الإنسانية، وعمليات التهريب، واحتمال تنامي الإرهاب.. وغيرها.

لماذا استطاعت مصر مجددًا وقف إطلاق النار في غزة؟

برهن التصعيد الأخير بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية على فاعلية الدور الإقليمي المصري؛ إذ استطاع وقف إطلاق النار بين الجانبين في الـ13 من مايو 2023، بعد خمسة أيام من العمليات العسكرية في قطاع غزة. وتثبت تلك الخطوة مجددًا أن مصر هي الدولة الوحيدة القادرة على لعب دور الوسيط الفعال في الأزمات بين إسرائيل والفلسطينيين، الأمر الذي يعكس ثقل دورها البارز في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، وخبرتها الطويلة في إدارة الأزمات، بالإضافة إلى كونها وسيطًا نزيهًا قادرًا على كسب ثقة كل الأطراف، وذلك لانحيازها المستمر لإرساء السلام في المنطقة في المقام الأول.

دلالات نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التركية

ماري ماهر
باحث بوحدة الدراسات العربية والإقليمية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شهدت تركيا يوم الأحد 28 مايو 2023 جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية التركية، والتي أسفرت عن فوز الرئيس رجب طيب أردوغان بولاية جديدة ليستمر في الحكم حتى عام 2028. وحاز أردوغان على نسبة أصوات تصل إلى 52.16% مقابل 47.84% لمرشح المعارضة كمال كيليجدار أوغلو. فيما تصدر "تحالف الشعب" بقيادة حزب العدالة والتنمية الانتخابات البرلمانية التي جرت قبل أسبوعين بحصوله 322 مقعدًا. وتُظهر نتائج الجولتين ثباتًا نسبيًا في التركيبة السياسية بالبلاد مع تمثيل أكثر قليلًا للمعارضة في البرلمان.

دلالات أساسية

- **معدلات مشاركة مرتفعة:** يحق لـ60 مليونًا و697 ألفًا مسجلين على قوائم الاقتراع المشاركة في العملية الانتخابية، بينهم 4 ملايين و904 آلاف يصوتون للمرة الأولى. وقد أظهرت نتائج الانتخابات نسبة مشاركة مرتفعة خلال الجولة الأولى تقدر بـ86.98%، وهي نسبة تقارب معدلات الانتخابات الماضية عام 2018، والتي سجلت نسبة مشاركة قدرت بـ88.19% بالنسبة لشقها الرئاسي و86.23% بالنسبة لشقها البرلماني. وتتميز الانتخابات التركية تقليديًا بنسب الإقبال العالية (الأعلى في أوروبا) نظرًا لحالة الاستقطاب في الشارع التركي وفق أسس أيديولوجية ودينية وعرقية وغيرها، وهي حالة تصاحبها مواقف مستقطبة لدى أنصار الأحزاب الرئيسية تجاه الآخر السياسي وتدفع الناخبين للتصويت لحزب أو تحالف أو مرشح بعينه رغم التحفظات على أدائه السياسي. أما الجولة الثانية، فشهدت نسبة مشاركة تقدر بـ84.22%، وهي أقل قليلًا مقارنة بالجولة الأولى، وربما يرجع ذلك إلى يأس بعض الناخبين المؤيدين لكيليجدار أوغلو، أو اعتقاد الناخبين في ضمان فوز أردوغان، أو عدم تصويت بعض المرشحين المؤيدين لسنان أوغان.

- **أردوغان الرئيس الأطول حكمًا:** حافظ أردوغان على حجم التأييد الشعبي مقارنة بعام 2018 لكنه فشل في تنميته فقد حصل على 27.725.131 صوتًا بزيادة قدرها حوالي 1.4 مليون صوت مقارنة بانتخابات 2018 رغم مشاركة 5 ملايين ناخب جديد، وزيادة قدرها 591,294 فقط مقارنة بنتائج الجولة الأولى، مما يعني عدم ذهاب معظم أصوات المرشح القومي المستقل سنان أوغان لأردوغان رغم إعلان دعمه له خلال الجولة الثانية. ويحمل فوز أردوغان بالمخالفة لاستطلاعات الرأي السابقة على الانتخابات عدة دلالات:

- **أولها:** نجاح استراتيجيته القائمة على تعزيز النعرات الأيديولوجية والقومية والهوياتية والدينية في حشد الناخبين، والحفاظ على قاعدة ناخبيه اليمينية المحافظة، كما نجحت الحملة الدعائية والإعلانية لأردوغان المتعلقة بالترويج لقيادته البلاد نحو "قرن تركيا"، عبر الإسراع بافتتاح بعض المشروعات الصناعية والدفاعية والطاقوية الكبرى كافتتاح أول مفاعل للطاقة النووية "أكويو"، وتشغيل أول حاملة طائرات بدون طيار مسلحة في العالم "تي سي جي أناضول"، ودخول أول دبابة قتالية محلية "ألطاي" الخدمة، وإطلاق أول سيارة كهربائية محلية الصنع TOGG.

- **ثانيها:** تأكيد حقيقة أن حالة الاقتصاد ليست العامل الرئيسي المحدد لسلوك الناخبين في تركيا، فالعامل الأول هو الدور الحاسم للانتماء الأيديولوجي في تفضيلات الأشخاص. فالتصويت في الانتخابات جاء بعد مرحلة تراجع اقتصادي حاد ارتفعت معها معدلات التضخم والبطالة وتراجعت قيمة العملة، وعقب ثلاثة أشهر من الزلزال المدمر لحوالي 11 ولاية جنوبية، حيث أثار نقاشات واسعة بشأن فساد النخبة الرأسمالية المقربة للحكومة وانتقادات بشأن الاستجابة البطيئة للكارثة، لكن هذا لم ينعكس على تحولات دراماتيكية في اتجاهات التصويت.

- **ثالثها:** نجاح الآلة الدعائية في تأطير دعم حزب الشعوب الديمقراطي لكيليجدار أوغلو على أنه دعم للانفصالية والإرهاب، فلا تزال هذه القضية تمثل حساسية للقوميين والكماليين، ويشكل مجموع القوميين العلمانيين والقوميين المحافظين أكثر من 50% من الكتلة التصويتية، وبالتالي فهم الذين يحددون من يحكم تركيا، وهم حساسون بشكل كبير للمشاعر القومية حتى لو تغيرت تفضيلاتهم الحزبية.

- **رابعها:** تأكيد أن الخبرة السياسية والشخصية الكاريزمية التي تستطيع من خلال خطابها السياسي التسويق لفكرة جذابة (قرن تركيا - القومية - التنمية) عنصر هام لجذب الناخبين وتوجيه سلوكهم التصويتي.

- **خامسها:** فشل المعارضة في إقناع الناخبين ببرنامجها الاقتصادي والسياسي وبقدرتها على إدارة التباينات الأيديولوجية بين مكوناتها.

- **تغيرات طفيفة في الاتجاهات التصويتية التقليدية:** بالنظر لخريطة التصويت على امتداد الولايات التركية الـ81، يلاحظ ثبات الاتجاه التصويتي لبعض الولايات مقارنة بالانتخابات السابقة؛ فقد صوتت ولايات (أغادير وأغري وفان وهكاري وشرناق وماردين وديار بكر وموش وسيرت وباطمان) لمرشح المعارضة، وهي ولايات تنتمي لإقليمي شرق الأناضول وجنوب شرق الأناضول وتصوت تقليديًا لحزب الشعوب الديمقراطية الكردي، ويرجع تصويتها لصالح كيليجدار أوغلو لإعلان حزب الشعوب التصويت له،

وذلك رغم مآخذ بعض الأكراد التاريخية تجاه الحزب الذي حكم تركيا بين عامي 1923 و1950 بواسطة أيديولوجيا قومية تركية أنكرت حقوق الأكراد الثقافية واللغوية.

كما أعطت ولايات (كيركلاريلي وتكيرداغ وأدرنة وتشاناكالي وإزمير وأيدين وموغلا) أصواتها لكيليجدار أوغلو أيضًا، وهي تنتمي إلى إقليمي بحر مرمرة وبحر إيجه، وهي ولايات تصوت تقليديًا للمعارضة نظرًا لطابعها الليبرالي المستمد من الانفتاح الثقافي الناتج عن انتشار الأوروبيين بها. وأيضًا استمرت ولاية تونجلي في إعطاء أصواتها لمرشح الشعب الجمهوري، وهي مسقط رأس كيليجدار أوغلو (العلوي) والمحافظة الوحيدة ذات الأغلبية العلوية.

مع ذلك، برز تحول لافت في تصويت بعض الولايات، أهمها إسطنبول بكل أهميتها ورمزيتها فهي تعتبر خزانًا تصويتيًا كبيرًا بكثافة تصويتية تُجاوز 11 مليون نسمة، ويُعرف تقليديًا أن الفائز بإسطنبول يحكم تركيا، كما أنها تشكل دلالة رمزية لأردوغان الذي عمل كرئيس بلديتها قبل الفوز برئاسة وزراء تركيا، وتكتسب أهمية مضاعفة نظرًا لفقدانها خلال الانتخابات المحلية لعام 2019.

وكانت المفارقة في تصدر أردوغان في سبع من الولايات الجنوبية المتضررة من زلزال 9 فبراير خلال الجولة الأولى وهي (ملاطية، وأديامان، وشانلي أورفا، وغازي عنتاب، وكيليس، وعثمانية، وكارامان ماراش)، وأُضيفت لها (هاتاي) خلال الجولة الثانية، رغم محاولات المعارضة توظيف الانتقادات الموجهة لجهود الاستجابة الحكومية للزلزال وما كشفه من انتشار الفساد في قطاع البناء الذي يسيطر عليه طبقة الرأسماليين المقربين من الحكومة. بالمثل، فعلى صعيد الانتخابات البرلمانية، فقد ذهبت أصوات جميع الولايات المذكورة، عدا ديار بكر، لصالح تحالف الشعب، وبفارق كبير جدًا لكنه يتسق مع تصويتها خلال انتخابات 2018، ويُمكن إيعاز ذلك للمساعدات الحكومية والتعهدات الانتخابية بإعادة إعمار المناطق المتضررة خلال فترة زمنية قصيرة.

- **تصدر التحالف الحاكم للانتخابات البرلمانية:** تصدر تحالف الشعب المكون من 6 أحزاب ذات ميول إسلامية ويمينية محافظة يقودها حزب العدالة والتنمية نتائج التصويت في الانتخابات البرلمانية بحصوله على 49.47% من الأصوات والتي تُترجم لـ323 مقعدًا من أصل 600، وبذلك تكون أصواته انخفضت عن انتخابات 2018 عندما حصل على 344 مقعدًا. يليه تحالف الأمة المعارض الرئيسي بـ35.01% أي 212 مقعدًا، أي بزيادة 24 مقعدًا عن الانتخابات السابقة. وربما يرجع ذلك لأصوات أحزاب المستقبل والديمقراطية والتقدم والحزب الاشتراكي التي خاض مرشحوها الانتخابات تحت قوائم حزب الشعب الجمهوري، ثم تحالف العمل والحرية اليساري بـ 10.55%، أي 65 مقعدًا. أما تحالف الأجداد والتحالف الاشتراكي التعاوني فقد أحرزا 2.43% و0.29% على الترتيب، وبالتالي فإنهما لن يحصلا على مقاعد بالبرلمان المقبل نظرًا لعدم اجتيازهما نسبة الـ7% المقررة لدخول البرلمان، وسيتم توزيع أصواتهما على التحالفات والأحزاب الأخرى.

نسب التصويت للتحالفات التركية في الانتخابات البرلمانية

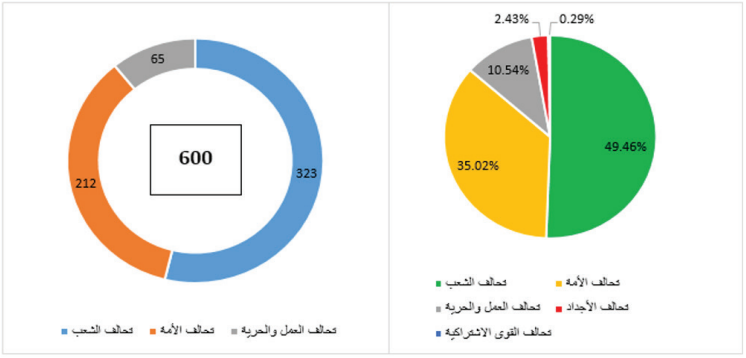

ورغم الطابع الرئاسي للنظام السياسي التركي، فإن فقدان تحالف الشعب للأغلبية المريحة، ربما يعرقل بعض القرارات والمراسيم الرئاسية؛ فلن يكون بمقدور الرئيس طرح فكرة إجراء تعديل دستوري دون موافقة ثلاثة أخماس المقاعد (360 نائبًا)، كما أن الموافقة على التعديل الدستوري يحتاج ثلثي النواب (400 نائب). كذلك هناك قرارات تحتاج للأغلبية مثل: إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية مبكرة، وفرض حالة الطوارئ، وهي قرارات تتطلب موافقة 360 عضوًا، وأيضًا جميع المذكرات الرئاسية تتطلب موافقة أغلبية الحضور في البرلمان ومنها رفع الحصانة عن النواب أو مذكرات تمديد مهام القوات المسلحة خارج حدود البلاد.

ختامًا، تؤشر تلك النتائج إلى الثبات النسبي للتركيبة السياسية التركية، وهو ما يرجع لاستمرار نهج السياسة الخارجية لأردوغان على الصعيدين الدولي والإقليمي، والمتمثل في التهدئة الإقليمية مع استمرار بعض القضايا العالقة مع الغرب وحلف الناتو، وسياسة الموازنة بين روسيا والغرب.

هل تتأثر تسوية سوريا بعد عودتها إلى الجامعة العربية؟

نوران عوضين
باحث بوحدة الدراسات العربية والإقليمية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تبنّى مجلس وزراء الخارجية العرب في ختام أعمال دورة غير عادية خُصصت لمناقشة تطورات الوضع في سوريا القرار رقم 8914، والذي نصّ على "استئناف مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية، وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها، ابتداءً من يوم السابع من مايو 2023". وتبعًا لهذا القرار، شهدت القمة العربية الـ32 التي انعقدت في جدة يوم الـ19 من الشهر ذاته، عودة سوريا إلى الجامعة العربية، بعد غياب 12 عامًا، مما يطرح تساؤلًا حول ما تعنيه هذه العودة.

إرهاصات العودة

يُتوِّج قرارُ جامعة الدول العربية حراكَ التطبيع العربي مع دمشق، والذي بدأ يتشكل في ديسمبر 2018 مع إعادة فتح الإمارات سفارتها في دمشق، وإعلان الأردن في أكتوبر 2021 عن مبادرة للحل في سوريا، والتي سبقها إجراء الرئيس السوري بشار الأسد أول اتصال هاتفي بالعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني منذ اندلاع الأزمة السورية عام 2011. ثم تصاعد زخم هذا التطبيع مع زيارة الرئيس السوري إلى الإمارات في مارس 2022، إلى جانب تنامي الجدل حول تحقق الإجماع العربي بشأن عودة سوريا إلى شغل مقعدها بجامعة الدول العربية في قمة الجزائر في نوفمبر 2022.

وبرغم عدم الحضور السوري لقمة الجزائر، تتابعت جهود التطبيع لإعادة سوريا إلى المحيط العربي، وهو ما يمكن الاستدلال عليه في الزيارات التي أجراها الرئيس السوري ووزير خارجيته إلى عددٍ من الدول العربية، واستقبال دمشق في المقابل للعديد من المسئولين العرب، الأمر الذي ازدادت وتيرته بعد تعرض سوريا لزلزال السادس من فبراير 2023، حيث أتاح الظرفُ الإنساني مجالًا أمام تكثيف العلاقات السياسية والدبلوماسية السورية العربية. ثمّ أسفرت جهود التطبيع مؤخرًا عن قرار إعادة فتح السفارات بين تونس ودمشق. وفي أبريل 2023، أعلنت السعودية وسوريا عن تحركهما لإعادة فتح السفارات واستئناف الرحلات الجوية.

على الصعيد متعدد الأطراف، زار وفد من الاتحاد البرلماني العربي سوريا في فبراير 2023 بهدف إبداء الدعم العربي لسوريا في محنتها جراء الزلزال. فيما أخذت الجهود العربية متعددة الأطراف مسارًا أكثر نشاطًا وفاعلية منذ منتصف أبريل 2023؛ حيث عُقد في جدة اجتماع تشاوري بين دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن والعراق لبحث مسألة عودة دمشق إلى الحاضنة العربية، وأهمية وجود دور قيادي عربي في الجهود الرامية لإنهاء الأزمة.

وفي مطلع مايو 2023، اجتمع وزير الخارجية السوري فيصل المقداد في عمّان مع وزراء خارجية الأردن ومصر والسعودية والعراق، لاستكمال اجتماع جدة التشاوري. وبحسب البيان الختامي، "مثّل هذا الاجتماع بداية للقاءات ستتابع لإجراء محادثات تستهدف الوصول إلى حل الأزمة السورية، ينسجم مع قرار مجلس الأمن 2254، ويعالج جميع تبعات الأزمة الإنسانية والسياسية والأمنية". كما تضمن البيان اتفاق الأطراف المشاركة على مجموعة من الخطوات الإجرائية التي من شأنها تسهيل عودة آمنة للاجئين، وحل قضية النازحين داخليًا، ودفع جهود تبادل المختطفين والموقوفين والبحث عن مفقودين، إلى جانب التعاون مع الحكومة السورية في جهود مكافحة الإرهاب والاتّجار بالمخدرات.

واكتسبت التحركات العربية لحل الأزمة شكلًا مؤسسيًا وانخراطًا عربيًا بالأزمة أكثر وضوحًا تمثّل في قرار عودة سوريا لشغل مقعدها بالجامعة العربية، إلى جانب تشكيل لجنة اتصال وزارية مكونة من مصر، والأردن، والسعودية، والعراق، ولبنان، والأمين العام لجامعة الدول العربية، لمتابعة تنفيذ بيان "عمّان" والاستمرار في الحوار المباشر مع الحكومة السورية للتوصل لحل شامل للأزمة السورية يعالج جميع تبعاتها، وفق منهجية "الخطوة مقابل خطوة"، وبما ينسجم مع قرار مجلس الأمن رقم 2254.

انعكاسات محتملة

تعني عودة سوريا للجامعة العربية أن دول المنطقة تتبنى نهج الإدارة المباشرة للصراعات الإقليمية، بما يسهم في إرساء قواعد الاستقرار اللازم لإنجاح خطط التنمية المستدامة التي تطمح إليها دول المنطقة. وتأتي أهمية هذا التوجه في ظل الجمود السياسي والميداني للأزمة السورية وتداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا، وتراجع الاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط، فضلًا عن ارتفاع كلفة الصراعات الممتدة في المنطقة.

وعزّز إعلان السعودية وإيران استئناف علاقتهما الدبلوماسية في مارس 2023 من زخم حراك التطبيع العربي إزاء سوريا، لكن لا تعني عودة سوريا إلى الجامعة العربية استئناف العلاقات السياسية والدبلوماسية السورية مع كافة الدول العربية، فلا يزال هناك تباين في المواقف العربية الرسمية إزاء مسار التطبيع. وبحسب الأمين العام لجامعة الدول العربية "أحمد أبو الغيط" فإن قرار استئناف العلاقات هو "قرار سيادي لكل دولة على حدة"، وأن "عودة سوريا إلى شغل المقعد هي بداية حركة وليست نهاية مطاف"، وهو الأمر ذاته الذي أكد عليه وزير الخارجية المصري "سامح شكري" بأن العودة إلى الجامعة خطوة أولى لخلق رؤى وتفاهمات وإجراءات تزيد من الثقة بين الأطراف المعنية. فيما أوضح وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي أن قرار العودة "مجرد بداية متواضعة جدًا لعملية ستكون طويلة جدًا وصعبة وتنطوي على تحديات".

ومع ذلك، قد يُكرس قرار عودة سوريا إلى الجامعة العربية دورًا عربيًا فاعلًا داخل الأزمة في مواجهة باقي الفاعلين، من شأنه التأكيد على عروبة الأراضي السورية والحفاظ على وحدة وسيادة الدولة السورية، فضلًا عن إنهاء تواجد المليشيات المسلحة فيها، والتدخلات الخارجية في الشأن الداخلي السوري. يعزز هذا الطرح ما تبديه سوريا من استعداد للتجاوب مع المبادرات العربية، وهو ما أكد عليه الأمين العام لجامعة الدول العربية بأن "سوريا قد قبلت أن تكون عودتها للجامعة العربية جزءًا من سياق الحل".

كما يبرز التطبيع العربي باعتباره نافذة محتملة للحل في سوريا، نظرًا لما تمتلكه الأطراف العربية المنخرطة بالأزمة من علاقات مع كافة الفاعلين المنخرطين بالأزمة، تمكنها من تقديم نفسها كوسيط أو محاور لجميع الأطراف. في هذا الإطار، قد يسهم نجاح استئناف العلاقات السعودية-الإيرانية في تدعيم الجهود العربية الجارية في سوريا. فيما يظل قياس هذا النجاح مرهونًا بالقدرة على التوفيق بين المصالح المتعارضة للفاعلين الدوليين (روسيا والولايات المتحدة)، والإقليميين (إيران وتركيا)، الذين يمتلكون قواعد عسكرية واقتصادية وشعبية داخل سوريا.

خلاصة القول، في ظل تشابك المشهدين الإقليمي والدولي، من غير المرجح أن تسفر عودة سوريا إلى الجامعة العربية، وما ارتبط بها من تطبيع عربي، عن اختراق في الأزمة السورية مرتبط بمسائل التسوية السياسية أو الميدانية أو إعادة الإعمار، وإنما تكمن أهميته في كونه كاشفًا لمدى استعداد النظام السوري لتقديم الخطوة التالية، وذلك وفق مبدأ "خطوة مقابل خطوة"، والتي يمكن قياس حدوثها بمدى استجابته وتفاعله مع المبادرات العربية التي تستهدف تسوية الصراع، أو اتخاذه -على المستوى المحلي- خطوات إيجابية في مسائل إعادة اللاجئين والنازحين ومكافحة تهريب المخدرات، وكذا تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى كافة الأنحاء السورية بما فيها مناطق المعارضة. في المقابل، قد يسهم تطبيق النظام السوري لتلك الخطوات الإيجابية في تعزيز واتساع نطاق المناشدات المطالبة برفع العقوبات الغربية عن سوريا، ومن ثم إتاحة التمويل اللازم لعملية إعادة الإعمار.

مستقبل الصراع السوداني ما بعد ترتيبات اتفاق جدة

نسرين الصباحي
باحث بوحدة الدراسات الأفريقية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

وقّع طرفا النزاع السوداني (الجيش، مليشيا الدعم السريع) اتفاق جدة في الـ11 من مايو 2023 بوساطة أمريكية-سعودية بشأن حماية المدنيين، وتسهيل الترتيبات الإنسانية. ثم تم التوصل إلى هدنة إنسانية أخرى أو وقف إطلاق نار قصير في مفاوضات جدة بين الطرفين في الـ20 من مايو. ومع ذلك، لا يزال الاقتتال متصاعدًا في العاصمة الخرطوم، مما ينذر بتدمير النسيج الاجتماعي والاقتصادي، وتفجير الوضع الأمني خارج العاصمة، فضلًا عن الارتدادات الخطرة على دول الجوار والمنطقة، على صعيد تدفقات اللاجئين، وتفاقم الأزمة الإنسانية، وعمليات التهريب، واحتمال تنامي الإرهاب.. وغيرها.

مخرجات "جدة"

ركزت مباحثات جدة، في المقام الأول، على المخاوف الإنسانية. ومع ذلك، تُشير الأدلة التاريخية إلى أن الاعتبارات الإنسانية تغيب عادة في الصراعات الأفريقية، بسبب الظروف الجغرافية الصعبة، وتدهور البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما أدى إلى خروقات متتالية للهدنة. في هذا الإطار، تضمن اتفاق جدة العديد من البنود الرئيسية، من أبرزها: تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية الطارئة، واستعادة الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء، والتنسيق مع وكالات الإغاثة الإنسانية لتقديم المساعدة والمعونة الطبية وتوسيع نطاقها، وحماية الممتلكات والمرافق العامة والخاصة، بما في ذلك الخدمات الطبية والبنية التحتية الحيوية الأخرى.

أضف إلى ذلك تحسين الظروف الأمنية والإنسانية للمدنيين، مثل إخلاء القوات من المراكز الحضرية، بما في ذلك منازل المدنيين، والمستشفيات، وتسريع إزالة العوائق أمام حرية حركة المدنيين والجهات الفاعلة الإنسانية. كما بُذلت الجهود من قبل الوساطة السعودية الأمريكية للتوصل إلى وقف إطلاق النار قصير المدى، وتحديد الممرات الآمنة، وبناء آليات لمراقبة الالتزامات من الطرفين، وتهدئة خطوات التصعيد.

بالتالي، حقق اتفاق جدة إجماعًا على إعلان المبادئ الإنسانية وحماية المدنيين كأولوية، يليه تسهيل تقديم الخدمات الأساسية دون انقطاع، وتشكيل قوة مشتركة تضم الجماعات المسلحة الموقِّعة على اتفاق جوبا لحماية المدنيين وضمان عبور البضائع في دارفور، بالتعاون مع قوات الشرطة في مناطق الخرطوم والأبيض والفاشر والجنينة والمناطق المتاخمة لتشاد وليبيا. في المقابل، لا يتضمن الاتفاق وقف إطلاق نار مستدامًا أو مناقشة الحلول السياسية نتيجة تمسك كل طرف بالخيار العسكري واعتقاده القدرة على الحسم. لذلك، تم تمديد مدة الهدنة لفترة أسبوع قابلة للتجديد، والتي يتم تنفيذها عبر آلية مراقبة مشتركة لوقف إطلاق النار بين طرفي النزاع بدعم من المجتمع الدولي.

وفي حالة نجاح هذه المرحلة من المباحثات، فقد تتمكن من إجراء محادثات موسعة تضم أصحاب المصلحة على كافة المستويات، مع وجود مساحة مفتوحة لمحادثات السلام الشاملة، وإنشاء منصة للحوار المدني بهدف وقف دائم للأعمال العدائية.

مستقبل مقلق

ثمة اتجاهات مقلقة لمستقبل الصراع السوداني في ظل اختراقات الهدنة من الطرفين، ويمكن طرح هذه الاتجاهات على النحو الآتي:

- **تهدئة مؤقتة:** في ظل جهود الوساطة التي لا تمارِس ضغطًا حقيقيًا على طرفي الصراع السوداني، فإن التهدئة بينهما ستكون مؤقتة، وهي تمنح راحة مؤقتة لهما قبل استئناف أنشطتهما القتالية. ولكي تسفر المباحثات عن نتيجة إيجابية، من الضروري أن تُمارس واشنطن والرياض تأثيرًا ملموسًا على الأطراف المتحاربة، من أجل ردعهم عن الانخراط في تكتيكات المماطلة أو استغلال عملية التفاوض كواجهة للاستمرار في القتال بساحة المعركة.

- **توطين الاستجابة الإنسانية:** بدأت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في توزيع بعض مخزونات المساعدات الإنسانية التي كانت لديها في البلاد، كما تقوم بنقل إمدادات أخرى من الخارج. في الوقت ذاته، تم إنشاء جسر جوي إنساني للاتحاد الأوروبي ونقل مواد الإغاثة الأولى مع استمرار حصار الخرطوم، وإنشاء قواعد عمليات إنسانية جديدة في مدينة بورتسودان بشرق السودان.

ومع تسارع إجلاء موظفي الأمم المتحدة وعمال الإغاثة الأجانب من البلاد، برز نهج أكثر مرونة من خلال اللا مركزية في الاستجابة الإنسانية عبر تمكين الجهات المحلية السودانية من تقديم المساعدة الإنسانية، مثل لجان المقاومة المحلية التي باتت العمود الفقري لجهود الإغاثة، خاصة أن مسرح الصراع السوداني يتركز في المركز (العاصمة) على عكس صراعات سابقة كانت في الأطراف مثل دارفور.

- **إطالة أمد الصراع واتساعه:** لا يبدو أن أيًا من طرفي الصراع قادر على تحقيق نصر سريع، فبينما يتفوق الجيش السوداني جويًا، يتوغل الدعم السريع في الأحياء السكنية بعد انتهاك عدة هدنات سابقة. ومن المحتمل ألا يكون طرفا الصراع قادرين على الحفاظ على تماسكهما لفترة طويلة مع انخفاض مخزون الأسلحة واللوجستيات، بما قد يؤدي إلى التماس الدعم الخارجي، أو انضمام الجماعات المسلحة الأخرى إلى المعركة بما قد يمدد من الصراع ويوسعه.

- **تفاقم التوترات الإثنية:** يهدد الصراع السوداني بتفاقم التوترات الإثنية في شرق وغرب البلاد نتيجة عدم قدرة الدولة على السيطرة على كامل ترابها الوطني، ووجود تحديات داخلية مثل الصراعات المسلحة القائمة على عوامل الانقسامات القبلية والعرقية والثقافية، والتغير المناخي، وتفاقم مستويات الفقر. وقد شهدت بالفعل مدينة الجنينة غربي دارفور اشتباكات قبلية، حيث تعد الصراعات بين القبائل العربية والأفريقية واحدة من أكبر المخاطر التي تُواجه إقليم دارفور، ووجدت هذه الصراعات الفرصة للاشتعال بعد اشتداد الصراع بين الحركات المسلحة في الإقليم والدعم السريع، وللمرة الثانية خلال ثلاثة أسابيع من اندلاع الاشتباكات، كانت الجنينة في قلب تصاعد أعمال العنف بعد ساعات فقط من إعلان اتفاق جدة.

- **تعثر عملية التحول الديمقراطي:** جعلت الاشتباكات المسلحة الأخيرة انتقال السودان إلى الديمقراطية أكثر صعوبة، بعد جمود الشراكة بين المكونين المدني والعسكري إثر توقيع الاتفاق الإطاري في ديسمبر 2022، لكن تظل الانقسامات الداخلية بين مكونات قوى الحرية والتغيير (الكتلة الديمقراطية، والمجلس المركزي)، وعدم انخراط كافة الأطراف الفاعلين في المشهد السياسي، بمثابة عقبات أمام تنفيذ الاتفاق السياسي النهائي الذي تم إرجاؤه.

ختامًا، من الصعب تصور مسار لإسكات البنادق في السودان دون مشاركة واسعة من المجتمع المدني وإشراك القيادة السياسية المدنية، وتنسيق كافة الجهود الدولية وخاصة مع دخول الأزمة شهرها الثاني دون أي بوادر توقف الاشتباكات، إذ لا يزال مستقبل الدولة السودانية مهددًا في ظل تعدد وتداخل أبعاد الصراع، مما يتطلب حلًا شاملًا للأزمة في البلاد.

لماذا استطاعت مصر مجددًا وقف إطلاق النار في غزة؟

هبة شكري
باحث بوحدة الدراسات الفلسطينية والإسرائيلية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

برهن التصعيد الأخير بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية على فاعلية الدور الإقليمي المصري؛ إذ استطاع وقف إطلاق النار بين الجانبين في الـ13 من مايو 2023، بعد خمسة أيام من العمليات العسكرية في قطاع غزة. وتثبت تلك الخطوة مجددًا أن مصر هي الدولة الوحيدة القادرة على لعب دور الوسيط الفعال في الأزمات بين إسرائيل والفلسطينيين، الأمر الذي يعكس ثقل دورها البارز في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، وخبرتها الطويلة في إدارة الأزمات، بالإضافة إلى كونها وسيطًا نزيهًا قادرًا على كسب ثقة كل الأطراف، وذلك لانحيازها المستمر لإرساء السلام في المنطقة في المقام الأول.

جهود الوساطة

منذ بدء اندلاع الأزمة في قطاع غزة، لم تألُ مصر جهدًا للتوسط بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني لتهدئة الأوضاع على الأرض، إذ كثفت اتصالاتها لاحتواء الموقف، وقامت الوفود الأمنية المصرية بإجراء زيارات إلى تل أبيب وقطاع غزة للقاء المسئولين لبحث التهدئة. وقد تكللت تلك الجهود بموافقة الطرفين على وقف إطلاق النار الذي شمل وقف استهداف المدنيين وهدم المنازل، واستهداف الأفراد، وذلك فور البدء في تنفيذ الاتفاق، وحثت مصر الطرفين على تطبيق الاتفاق ومتابعته.

وقد لاقت تلك الوساطة المصرية العديد من الإشادات من قبل الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وعلى المستويين الإقليمي والدولي، إذ أشاد كل من الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن، ورئيس الوزراء الفلسطيني محمد أشتية، بدور مصر في التوصل لاتفاق تهدئة ووقف العدوان على قطاع غزة. وتوجهت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين بالشكر أيضًا للقيادة المصرية على الجهود التي بذلتها مصر للتوصل إلى وقف إطلاق النار، فيما شكر رئيسُ الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أيضًا الرئيس عبد الفتاح السيسي.

من جانبها، رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بإعلان وقف إطلاق النار بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية في غزة، معبرة عن امتنانها للجهود المصرية للتوسط في الاتفاق، فيما رحب أيضًا المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط "تور وينسلاند" بإعلان وقف إطلاق النار في غزة وإسرائيل، ودعا كل الأطراف إلى الالتزام به، وأعرب عن تطلعه للاستعادة الفورية لوصول المساعدات الإنسانية وجميع التدابير الاجتماعية والاقتصادية لدعم سبل عيش الفلسطينيين في غزة، فضلًا عن إشادات العديد من الدول الأوروبية والعربية.

أدوات متعددة

يمكن القول إن مصر هي الدولة الوحيدة القادرة على لعب دور الوسيط بين إسرائيل والفلسطينيين بفاعلية، إذ تتحرك على مسارين: الأول، وهو استباقي، خاصة أن مصر تملك فريقًا تفاوضيًا لديه خبرات مميزة في التعامل مع كافة تفصيلات

الملف الفلسطيني الإسرائيلي، وبما يمكنه من التنبؤ بانفجار الأوضاع، ومن ثم التحرك لاحتواء الأزمة قبل اندلاعها. أما المسار الثاني، فيتعلق بالتحرك السريع فور اندلاع الأزمة، إذ تستخدم مصر شبكة علاقاتها مع الأطراف الفلسطينية والإسرائيلية لاحتواء الموقف، وتُكثّف اتصالاتها مع كافة الأطراف، مستندة في ذلك إلى استخدام القنوات الدبلوماسية والسياسية والأمنية لحين تحقق التهدئة بأسرع وقت ممكن. ولهذا، تمتلك مصر القدرة الفاعلة في التأثير على أطراف الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ويعزز من ثقلها للعب دور الوسيط العديد من العوامل التي يمكن حصرها **في الآتي:**

- **تفرد الدور:** خلال السنوات الماضية، اكتسبت مصر خبرة كبيرة في التعامل مع الأزمات المتعددة التي اندلعت بين إسرائيل والفلسطينيين. فمنذ عام 2014، حيث نجحت الجهود المصرية ليس فقط في استعادة التهدئة بين الطرفين، بل أيضًا في التحرك السريع لاحتواء الأزمة بأسرع وقت وصولًا للتهدئة، كما حرصت على إلزام الأطراف بتزامن وقف إطلاق النار من الجانبين لتجنب انفجار الأوضاع بعد التوصل للاتفاق.

- **تنوع العلاقات:** تمتلك مصر علاقات قوية ليس فقط مع السلطة الفلسطينية، بل أيضًا مع كافة الفصائل

والتنظيمات الفلسطينية بلا استثناء، سواء داخل قطاع غزة أو الضفة الغربية، بالإضافة إلى العلاقات الوثيقة مع إسرائيل ومؤسساتها المختلفة؛ إذ حرصت على الحفاظ على علاقاتها مع كافة الأطراف بمختلف توجهاتها وحظيت بثقتهم، وهو ما يجعلها قادرة على التأثير على كافة الأطراف بسبب متانة علاقاتها بكافة الأطراف المعنية.

- **النزاهة والمصداقية:** تحرص مصر مع انطلاق أي جولة تصعيد بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني على وقف التصعيد بصورة سريعة لحماية الشعب الفلسطيني انطلاقًا من التزامها الأخلاقي الثابت الذي تبنته خلال كافة جولات الصراع السابقة. ويعتبر أهم ما يميز الدور المصري في التهدئة بين الجانبين، كونه وسيطًا نزيهًا يسعى لإرساء السلام والاستقرار ورفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني بالأساس، إذ تضع مصر الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية فوق أي اعتبارات أخرى، وتحظى بثقة كافة الأطراف الفلسطينية والإسرائيلية.

- **دعم القضية الفلسطينية:** يُعد الالتزام المصري تجاه القضية الفلسطينية التزامًا ثابتًا يدعم الحقوق الفلسطينية، ولا يتغير بتغير الظروف والأشخاص، فهو التزام دائم تُمليه اعتبارات الأمن القومي المصري وروابط الجغرافيا والتاريخ مع شعب فلسطين، لذلك لم يكن الموقف المصري من قضية فلسطين في أي مرحلة يخضع لحسابات المصالح، ولم تستخدم مصر القضية كورقة لمساومات إقليمية أو دولية، لذلك لم يتأثر ارتباط مصر العضوي بقضية فلسطين بتغير النظم والسياسات المصرية.

خلاصة القول، إن مصر ستواصل جهودها حتى يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة وعلى رأسها دولته المستقلة ذات السيادة على حدود 1967، وكذا دفع القضية الفلسطينية على الأجندة الدولية بالتزامن مع مواصلة اتصالاتها مع كافة أطراف الصراع لضمان استقرار الأوضاع، وفي الوقت نفسه التحذير من مخاطر الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني واستمرار الإجراءات أحادية الجانب التي قد تؤدي إلى عودة التصعيد والدخول في حلقة عنف مفرغة، وما يستتبعها من دفع المشهد الفلسطيني نحو الانفجار بصورة قد تلقي بتداعياتها الإقليمية وتهدد أمن المنطقة. لذلك، سيظل الدعم المصري للقضية الفلسطينية مستندًا إلى كون القضية الفلسطينية ركنًا أساسيًا من أركان السياسة الخارجية المصرية، وهو ما يعزز من قوتها كوسيط متميز قادر على التأثير بفاعلية على الفصائل الفلسطينية المختلفة، وحرصها على الحفاظ على علاقات متزنة مع إسرائيل، مما يسهم في استمرار محورية الدور المصري في أي أزمة مستقبلية بين الجانبين.

قضايا السياسات العامة

إصلاح النظام الانتخابي المصري والتمييز الإيجابي

يتجدد الحديث عن النظام الانتخابي الملائم مع كل حديث عن الإصلاح السياسي. هذا أمر طبيعي، فالانتخابات وطريقة تنظيمها هي الركن الأساسي لأي نظام سياسي حديث، يضع السيادة في يد الشعب، فالانتخابات هي الطريقة التي يمارس بها الشعب سيادته على وطنه، ومن خلالها تتاح للشعب الفرصة لاختيار ممثليه وحكامه، ليحكموا باسمه تأكيدًا لسيادته. وتتعدد النظم الانتخابية، ولكل منها آثار ينتجها على طبيعة النظام السياسي، وعلى درجة تمكين المواطنين من اختيار ممثليهم وحكامهم. فاختيار النظام الانتخابي المناسب ليس بالأمر السهل، فلكل نظام عيوبه ومزاياه، وكل نظام يتم اختياره يُنتج في الممارسة آثارًا لم تكن متوقعة، مما قد يستلزم الاقتراب بحذر وتأنٍّ من مسألة النظام الانتخابي.

الملامح المالية والاقتصادية لموازنة مصر 2024/2023

تأتي الموازنة العامة المصرية للعام المالي 2024/2023 في ظل ضبابية الوضع الاقتصادي العالمي. إذ تواجه كل من الدول المتقدمة والنامية تحديات مركّبة بفعل التداعيات الممتدة لجائحة كورونا، واستمرار الحرب الروسية-الأوكرانية، والموجة التضخمية غير المسبوقة، التي دفعت بأسعار المعيشة والغذاء والطاقة والتمويل للارتفاع بشكل كبير. وعلى الرغم من طبيعة الظروف العالمية العصيبة، فإنها تؤكد على مرونة الاقتصاد المصري في التعامل مع الصدمات العنيفة، عبر نهج ينصب على تخفيف أثر تلك الصدمات القوية على المواطن المصري.

أسباب تحول عجز ميزان المدفوعات المصري إلى فائض

يُقدم ميزان المدفوعات صورة إجمالية لحصيلة تعاملات الدولة مع العالم الخارجي، وبقراءة بيانات ميزان المدفوعات المصري، خلال النصف الأول من العام المالي الجاري 2022/2023، يتبين تحول وضع معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي من عجز إلى فائض مقارنة بالنصف المقابل من العام السابق. فكيف تحقق ذلك، وما هي الدلالات الأساسية لهذا الوضع بالنسبة للاقتصاد المصري، وهل من فرص ممكنة لاستدامة ونمو الفائض المتحقق؟

إصلاح النظام الانتخابي المصري والتمييز الإيجابي

د. جمال عبد الجواد
عضو الهيئة الاستشارية ومدير برنامج السياسات العامة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يتجدد الحديث عن النظام الانتخابي الملائم مع كل حديث عن الإصلاح السياسي. هذا أمر طبيعي، فالانتخابات وطريقة تنظيمها هي الركن الأساسي لأي نظام سياسي حديث، يضع السيادة في يد الشعب، فالانتخابات هي الطريقة التي يمارس بها الشعب سيادته على وطنه، ومن خلالها تتاح للشعب الفرصة لاختيار ممثليه وحكامه، ليحكموا باسمه تأكيدًا لسيادته. وتتعدد النظم الانتخابية، ولكل منها آثار ينتجها على طبيعة النظام السياسي، وعلى درجة تمكين المواطنين من اختيار ممثليهم وحكامهم. فاختيار النظام الانتخابي المناسب ليس بالأمر السهل، فلكل نظام عيوبه ومزاياه، وكل نظام يتم اختياره يُنتج في الممارسة آثارًا لم تكن متوقعة، مما قد يستلزم الاقتراب بحذر وتأنٍّ من مسألة النظام الانتخابي.

طبيعة النظام الانتخابي

النظم الانتخابية متعددة، ويهمنا هنا مناقشة مكونين أساسيين يحددان طبيعة النظام الانتخابي. المكون الأول هم المرشحون، من هم المرشحون للانتخابات؟ هل هم أفراد أم مؤسسات، خاصة الأحزاب؟. المكون الثاني هم الناخبون، وما إذا كانوا يجرون اختيارًا واحدًا أم عدة اختيارات، وهل يختارون مرشحين أفرادًا، أم يصوتون لقوائم، وهل يصوتون للقائمة كما هي، أم أن لهم حق إعادة ترتيبها؟.

اختيار النظام الانتخابي هو مسألة سياسية وليست أكاديمية، تتعلق بالأهداف السياسية المطلوب تحقيقها، والطريقة المناسبة التي يمكن استخدامها لتحقيق هذه الأهداف. نقطة البداية المناسبة لمناقشة البدائل المختلفة هي تقييم النظام الانتخابي الراهن، ما هي مزاياه وما هي عيوبه، وما هي الأهداف التي يحققها وتلك التي يفشل في تحقيقها، وما هي مكونات النظام الراهن التي نرغب في الإبقاء عليها، وتلك التي نرغب في تغييرها؟.

علينا في هذا السياق طرح عدد من الأسئلة على النحو التالي: ما هي درجة رضاء المواطنين عن النظام الانتخابي الحالي؟ وما هو المطلوب لزيادة مستوى الرضا الشعبي عن النظام الانتخابي؟ وإلى أي مدى ينتج النظام الانتخابي الراهن هيئات تمثل فئات الشعب المختلفة؟ وكيف يؤثر النظام الانتخابي الراهن على مستقبل نظامنا السياسي؟ هل يجعله أكثر استقرارًا؟ هل يجعله أكثر ديمقراطية؟ هل يساعد على الارتقاء بالسياسة الانتخابية من علاقات الزبائنية وتبادل المصالح المادية قصيرة المدى، إلى تفاعل الآراء من أجل المصالح العامة بعيدة المدى؟ هل يعزز النظام الانتخابي من فاعلية مؤسساتنا السياسية في مواجهة الأزمات السياسية، فنلجأ إلى المؤسسات لمعالجة الأزمات بدلًا من اللجوء إلى أساليب غير قانونية وغير اعتيادية؟

للإجابة عن هذه الأسئلة علينا دراسة نسب المشاركة بالتصويت، وكذلك المشاركة بالترشح في الانتخابات، ونحدد الفئات الأكثر والأقل مشاركة ترشحًا وتصويتًا، وما إذا كان هذا يمثل مشكلة يمكن علاجها. علينا قياس اتجاهات الرأي العام تجاه الانتخابات والهيئات المنتخبة، هل يضع الناس ثقة كافية في هذه الهيئات وفي الانتخابات التي تفرزها، وكيف يمكن تعزيز هذه الثقة؟

تبين مراجعة البيانات أن لدينا مشكلة في معدلات المشاركة بالتصويت، حيث ينخفض معدل التصويت لدينا عن مستواه في بلاد تناظرنا في مستويات التقدم الاجتماعي والاقتصادي. انخفاض معدلات المشاركة يشير إلى مزيج من عدم الاهتمام وعدم الثقة، فهل يرجع شيء من ذلك إلى طبيعة نظامنا الانتخابي، وهل يمكن التخفيف منه عبر إدخال تعديلات على نظامنا الانتخابي؟.

تبين المؤشرات أيضًا أن بعض الفئات أكثر انصرافًا عن الانتخابات من غيرها، وأن المتعلمين وسكان المدن هم أقل تصويتًا من الأقل تعليمًا وسكان الريف. المتعلمون وسكان المدن هم الجزء الأكثر ديناميكية في المجتمع والاقتصاد الحديث، وهم الجزء الأكثر إنتاجًا للثروة، والأكثر فاعلية في فتح نوافذ الأفكار والتكنولوجيا والاستثمار على المجتمع والاقتصاد العالمي. المتعلمون وسكان المدن يمثلون القسم الأكبر والأهم من الطبقات الوسطى التي يعول عليها للنهوض بالمجتمع والاقتصاد، وبالتالي فإن انخفاض مستويات المشاركة الانتخابية للفئات الوسطى من المتعلمين وأهل المدن يمثل تحديًا يحتاج إلى معالجة، وإلا خاطرنا بتهميش القسم الأكثر ديناميكية في مجتمعنا.

يقوم نظامنا الانتخابي على التصويت لمرشحين أفراد، يتسابقون لتقديم الخدمات للناخبين الأفراد غالبًا، وللمجتمع المحلي في الدائرة الانتخابية أحيانًا. المتعلمون والطبقات الوسطى من أهل المدن هم القسم المستور والميسور من المجتمع، والذين لا ينتظرون الانتخابات كفرصة للحصول على بعض المنافع المادية المباشرة، بل إنهم ينفرون غالبًا من هذه الأساليب، ويرون فيها رشى انتخابية تحط من الكرامة، وهم بدلًا من ذلك يهتمون بقضايا تتعلق بالأفكار والسياسات والأيديولوجيات والمصالح الأبعد مدى، وهي الأشياء التي ينتقدون نظامنا الانتخابي لأنه لا ينتج منها القدر الكافي.

في الوقت نفسه فإن طبيعة المنافسة في نظامنا الانتخابي الفردي، وما يترتب عليها من أهمية كبيرة للتواصل الشخصي وتقديم الخدمات المباشرة للناخبين، والتكلفة المالية العالية التي يتحملها المرشح في سبيل ذلك؛ كل هذه العوامل لا تشجع كثيرين من المتعلمين وأبناء الطبقات الوسطى على الترشح في الانتخابات، بما يحرم الهيئات النيابية من جهود بعض من أفضل العقول في المجتمع.

تمثيل المتعلمين وسكان الحضر والطبقات الوسطى هو التحدي الأهم الذي يواجه نظامنا الانتخابي. المعضلة هنا هي أن قسمًا كبيرًا من النواب المنتخبين ينتمون إلى الطبقات الوسطى المدينية المتعلمة، والذين فازوا بالتمثيل النيابي في انتخابات لم يصوت فيها أقرانهم من سكان الحضر المتعلمين بمعدلات تتناسب مع وجودهم في المجتمع. المطلوب إذن هو إصلاح النظام الانتخابي بحيث يصبح أكثر جاذبية للطبقات الوسطى الحضرية تصويتًا وترشيحًا، كطريقة للارتقاء بجودة الحياة النيابية والعملية السياسية.

معضلة الأحزاب السياسية

أيضًا، يواجه نظامنا السياسي تحديات في تمثيل الأحزاب السياسية، فباستثناء عدد قليل من الأحزاب الكبيرة التي يستطيع مرشحوها الأفراد الفوز بمقاعد مجلس النواب عبر المنافسة على مقاعد فردية، فإن الأحزاب الأصغر يصعب عليها الوصول بمرشحيها إلى المجلس عن غير طريق الإدراج في القائمة المطلقة المغلقة. لقد أتاحت القائمة المطلقة المغلقة حدًا أدنى من التمثيل المضمون للأحزاب.

غير أن المبالغة في الاعتماد على التمثيل المضمون الذي توفره القائمة المغلقة يسيء إلى صورة الأحزاب السياسية، ولا يشجع الأحزاب على بذل الجهد للفوز في منافسة عادلة، الأمر الذي لا يساعد على تعزيز المؤسسات الحزبية. قد لا يمثل ضعف الأحزاب السياسية مشكلة مهمة في المدى القصير، لكن على المدى البعيد يمكن لهذا أن يمثل مشكلة كبرى، خاصة لأنه يتيح مجالًا واسعًا مفتوحًا يمكن للقوى المتطرفة المتربصة أن تشغله لو توافرت الظروف الملائمة. لذا فإن تعزيز دور الأحزاب السياسية، الموالاة والمعارضة، يعد أمرًا ضروريًا لسلامة نظامنا السياسي.

يوفر نظامنا الانتخابي تمثيلًا عادلًا تمامًا للأقاليم الجغرافية. وطبقًا للتعديلات التي تم إدخالها تباعًا على نظامنا الانتخابي، فإنه يوفر أيضًا تمثيلًا مناسبًا لفئات اجتماعية ليس لديها سوى فرصة محدودة للوصول إلى البرلمان عبر نظام الانتخابات الفردية التقليدي. فالعمال والفلاحون والنساء والأقباط والشباب وأصحاب الاحتياجات الخاصة كلها فئات قد لا تمثل بشكل مناسب في المجلس النيابي عند دخولها إلى المنافسة بطريقة عادية، ولهذا وفر النظام الانتخابي تمثيلًا مناسبًا لها من خلال نظام الحصص، والتي يتم استيفاؤها عبر نظام القوائم المغلقة المطلقة.

التمييز الإيجابي هو الفلسفة التي تم الاسترشاد بها لتحسين فرصة الفئات المهمشة في الوصول إلى مقاعد مجلس النواب، ويمكن عبر الاسترشاد بالفلسفة نفسها إصلاح نظامنا الانتخابي بما يعزز دور الأحزاب السياسية، ويساعدها على الارتقاء بتنظيمها وأساليب عملها، ويعطي فرصة مناسبة للتفاعل بين الأفكار والبرامج، بما يساعد على جذب المتعلمين والطبقة الوسطى الحضرية للمشاركة السياسية.

يقوم المقترح المعروض هنا على تخصيص عدد من مقاعد مجلس النواب للمنافسة بين قوائم حزبية وفقًا لنظام القائمة النسبية، على أن تكون مصر كلها دائرة انتخابية واحدة. لا حاجة لأن يكون عدد المقاعد المخصصة لهذا النوع من الانتخاب كبيرًا، خاصة وأن الأحزاب في بلادنا لا تتمتع بشعبية كبيرة، وأيضًا لتجنب إرباك الناخبين في التعامل مع نظام انتخابي جديد عليهم. إدراك أهمية الأحزاب السياسية على المدى البعيد هو الذي يستدعي صياغة النظام الانتخابي بحيث يساعد الأحزاب على النمو وتعزيز الوجود.

كل ما يحتاجه تطبيق هذا الاقتراح هو 50 مقعدًا من مقاعد مجلس النواب، بحيث يفوز بمقعد واحد منها أي حزب يفوز باثنين بالمائة فقط من أصوات الناخبين. والأمل معقود على أن يؤدي التنافس السياسي والفكري بين الأحزاب المتنافسة على المقاعد المخصصة للقائمة النسبية إلى تنشيط الحوار الفكري والسياسي في المجتمع، وزيادة اهتمام الطبقات الوسطى الحضرية بالعملية السياسية والمشاركة في الانتخابات، وتعزيز الشرعية السياسية لنظامنا السياسي بمجمله.

الملامح المالية والاقتصادية لموازنة مصر 2024/2023

أحمد بيومي
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تأتي الموازنة العامة المصرية للعام المالي 2024/2023 في ظل ضبابية الوضع الاقتصادي العالمي. إذ تواجه كل من الدول المتقدمة والنامية تحديات مركّبة بفعل التداعيات الممتدة لجائحة كورونا، واستمرار الحرب الروسية-الأوكرانية، والموجة التضخمية غير المسبوقة، التي دفعت بأسعار المعيشة والغذاء والطاقة والتمويل للارتفاع بشكل كبير. وعلى الرغم من طبيعة الظروف العالمية العصيبة، فإنها تؤكد على مرونة الاقتصاد المصري في التعامل مع الصدمات العنيفة، عبر نهج ينصب على تخفيف أثر تلك الصدمات القوية على المواطن المصري.

الركائز الأساسية

بُنيت موازنة عام 2023/2024 في إطار ملامح سياسات مالية واقتصادية مصرية تستهدف زيادة معدل النمو وتحفيز النشاط الاقتصادي. في الوقت نفسه، تمثل برامج الدعم الاجتماعي بالموازنة جزءًا كبيرًا ومتعددًا يستهدف الفئات الأولى بالرعاية، والتخفيف من حدة تلك الأزمة على الطبقة المتوسطة، مع استمرار إنفاق الدولة على تحسين حياة المواطن، من خلال تطوير التعليم والصحة والإسكان والطرق ومياه الشرب والصرف الصحي. أما الركيزتان الأخريان للموازنة، فهما الحفاظ على استدامة الانضباط المالي والمديونية الحكومية، ومساندة قطاعات الدولة التصديرية المتمثلة في القطاعات الصناعية والزراعية.

وتستهدف الموازنة تحقيق نمو في الاقتصاد الحقيقي، بحوالي 4.1% مع الحفاظ على الاستقرار المالي في حالة التوازن، وكذا تحقيق عجز كلي بحوالي 7% مقابل 6.4% في العام السابق، ويأتي ذلك نتيجة لارتفاع فاتورة خدمة الدين بسبب التغير في سعر الصرف وارتفاع أسعار الفائدة. وتستهدف الموازنة أيضًا تحقيق فائض أولي بحوالي 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل فائض متوقع بحوالي 1.5% للعام السابق، وهو ما يدعم استمرار الاتجاه الهبوطي لمسار دين أجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لحوالي 91.3%، والذي يأتي في إطار خطة طويلة الأمد للوصول بنسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لأقل من 80% بحلول عام 2027.

من جانب آخر، تستهدف الموازنة زيادة نسبة الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية، بنحو 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا من خلال ضم المزيد من الممولين، والعمل على الإسراع في إجراءات دمج الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي. وقد تم بناء تلك الموازنة بناء على توقعات بانخفاض معدلات التضخم إلى مستوى 16%، وهبوط أسعار الفائدة على الأذون والسندات الحكومية إلى حوالي 18.5%، واستقرار سعر برميل برنت عند مستوى 80 دولارًا للبرميل، واستقرار سعر القمح الأمريكي عند مستوى 340 دولارًا للطن، و1500 جنيه لأردب القمح المحلي.

البيانات المالية

في ظل ملامح وأهداف الموازنة العامة، فإنها تستهدف إنفاق 2.9 تريليون جنيه، سيتم تمويلها من خلال إيرادات بحوالي 2.1 تريليون جنيه، بينما سيكون العجز الكلي بالموازنة في حدود 824.4 مليار جنيه. وتمثل تكلفة فوائد الدين حوالي 37.4% من إجمالي المصروفات، بحوالي 1.12 تريليون جنيه مقابل 690 مليار للعام الماضي، أي زيادة قدرها 62.3% عن العام الماضي نتيجة لانخفاض سعر صرف العملة وارتفاع معدلات الفوائد.

ويمثل الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في الموازنة حوالي 17.7% من إجمالي المصروفات، بحوالي 529.6 مليار جنيه، أي بزيادة قدرها 48.8% عن العام الماضي، فيما تمثل مصروفات أجور وتعويضات العاملين نسبة 15.7% من إجمالي المصروفات، بحوالي 470 مليار جنيه، بزيادة قدرها 17.5% عن العام الماضي.

من خلال هذه الأرقام، يمكن استنتاج أن معظم بنود الموازنة العامة للدولة، بجانب المصروفات، تمت إدارتها والتحكم بها بشكل جيد، فيما عدا بند فوائد الدين، الذي ارتفعت قيمته بنسبة 62.3%. ويعود ذلك بالأساس إلى الانخفاض في سعر العملة، وارتفاع التضخم الذي ترتب عليه ارتفاع في أسعار الفائدة، الأمر الذي دفع إجمالي الفوائد التي تسددها الموازنة العامة للدولة للارتفاع من 584 مليار جنيه، والتي ثبتت عندها في الأعوام الماضية، إلى أكثر من تريليون جنيه.

وتمثل مدفوعات الفوائد على أذون وسندات الخزانة العامة للدولة نسبة 70% من إجمالي فوائد الدين التي يتم سدادها، بينما تبلغ مدفوعات الفوائد الخارجية حوالي 14% من إجمالي الفوائد المدفوعة. أما الباقي فهي تمثل الفوائد المدفوعة للبنك المركزي، وفوائد التغطية المؤقتة للرصيد المدين. ومن ثم فإنّ إجمالي الفوائد الخارجية تبلغ 152.6 مليار جنيه، بينما تبلغ الفوائد التي يتم سدادها محليًا 967.5 مليار جنيه.

أما عن بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في الموازنة، فقد بلغت قيمته 529.7 مليار جنيه، بما يمثل 17.7% من إجمالي المصروفات، **وهي تنقسم على النحو التالي:**

251.7 مليار جنيه

تم توجيهها للدعم السلعي مقابل 140.5 مليار جنيه للبند نفسه في العام الماضي. إذ إن دعم السلع التموينية ارتفع من 90 مليار جنيه في موازنة 2022/2023 إلى 127.7 مليار جنيه في موازنة 2023/2024، ذهب 90 مليار جنيه منها لدعم رغيف الخبز، وظل عدد المستفيدين من ذلك الدعم حوالي 62.2% من إجمالي المواطنين بمصر.

199.8 مليار جنيه

تم توجيهها للدعم والمنح للخدمات الاجتماعية بزيادة قدرها 11.8% يمثل النصيب الأكبر منها مساهمات صناديق المعاشات بحوالي 134.7 مليار جنيه، والدعم الموجه لبرنامج "تكافل وكرامة" بحوالي 31 مليار جنيه، و10.8 مليارات جنيه للدعم الموجه للمنح ومجالات التنمية، والذي ذهب معظمه لدعم الإسكان الاجتماعي بزيادة بحوالي 91.1% عن العام الماضي.

56.9 مليار جنيه

جنيه لدعم الأنشطة الاقتصادية، والذي تم توجيه معظمه لدعم تنشيط الصادرات ودعم الأنشطة الزراعية والصناعية (28.1 مليار جنيه دعم تنشيط الصادرات، و19.5 مليار جنيه لدعم الأنشطة الصناعية والزراعية).

أما عن جانب الإيرادات، الذي يبلغ 2.1 تريليون جنيه، فقد تم توليده من خلال متحصلات الضرائب التي بلغت 1.5 تريليون جنيه، ومتحصلات بيع الأصول المالية وغيرها من الأصول بحوالي 610.2 مليارات جنيه، وبما يمثل 49.3% من إجمالي الموازنة، بينما يتم تمويل النسبة المتبقية البالغة 824.4 مليار جنيه من خلال الاقتراض. وفي حال ضم عمليات سداد أقساط القروض المحلية والأجنبية البالغة نحو 1.3 تريليون جنيه، يصبح المبلغ المطلوب تمويله للعام المالي 2023/2024 حوالي 2.1 تريليون جنيه.

ختامًا، فإن موازنة مصر لعام 2023/2024 تعبر عن دور الدولة في تخفيف الحمل عن المواطنين، فبرغم الأعباء الكبيرة التي تتكبدها تلك الموازنة جراء رفع أسعار الفائدة على سندات وأذون الخزانة الحكومية، والتي أفضت إلى مضاعفة تكلفة تلك الديون، فإن الدولة حريصة على عدم المساس ببنود الدعم الاجتماعي بها، بل وبذلت جهودًا لزيادة المخصصات الموجهة إلى الأجور والدعم الاجتماعي، وحافظت على الاستقرار والانضباط المالي بالمؤشرات الخاصة بها عند مستويات تمكنها من العودة مرة أخرى إلى مسارها الصحيح بعد عودة أسعار الفائدة للانخفاض مرة أخرى.

أسباب تحول عجز ميزان المدفوعات المصري إلى فائض

أسماء رفعت
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يُقدم ميزان المدفوعات صورة إجمالية لحصيلة تعاملات الدولة مع العالم الخارجي، وبقراءة بيانات ميزان المدفوعات المصري، خلال النصف الأول من العام المالي الجاري 2023/2022، يتبين تحول وضع معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي من عجز إلى فائض مقارنة بالنصف المقابل من العام السابق. فكيف تحقق ذلك، وما هي الدلالات الأساسية لهذا الوضع بالنسبة للاقتصاد المصري، وهل من فرص ممكنة لاستدامة ونمو الفائض المتحقق؟

تحليل ميزان المدفوعات

سجّل ميزان المدفوعات فائضًا كليًا يقدر بنحو 599.1 مليون دولار خلال النصف الأول من العام المالي 2023/2022، مقابل عجز كلي خلال الفترة المماثلة من العام المالي السابق 2022/2021 بلغ 14.1 مليون دولار. وبمراجعة بيانات ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عدة أعوام متتالية، يتبين تسجيل عجز كلي منذ عام 2019/2018 وحتى العام الماضي. وعلى الرغم من أن الفترة من يوليو إلى ديسمبر 2023/2022 قد شهدت الانعكاسات الاقتصادية العالمية نتيجة للحرب الروسية-الأوكرانية على الاقتصاد العالمي والمحلي، إلا أن ميزان المدفوعات استطاع تحويل العجز إلى فائض بفارق يتجاوز 612 مليون دولار، وبنسبة 43.5% عن الفترة المماثلة من العام الماضي.

ميزان المدفوعات خلال الفترة يوليو/ديسمبر 2019/2018 حتى يوليو/ديسمبر 2023/2022 (بالمليون دولار)

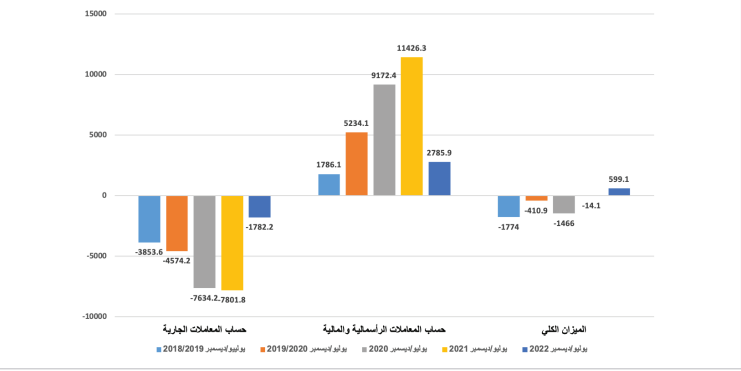

المصدر: البنك المركزي المصري.

ويتكون ميزان المدفوعات من حسابين رئيسيين، هما: حساب المعاملات الجارية، وحساب المعاملات المالية والرأسمالية. وقد شهد النصف الأول من العام المالي الجاري 2023/2022 تحسن عجز حساب المعاملات الجارية، وتراجع فائض حساب المعاملات المالية والرأسمالية. وفيما يلي استعراض لأداء هذين الحسابين خلال النصف الأول من العام المالي الجاري مقابل النصف الأول من العام المالي السابق.

- **حساب المعاملات الجارية:** سجل حساب المعاملات الجارية عجزًا بقيمة 1.8 مليار دولار خلال يوليو/ديسمبر 2023/2022 مقابل عجز 7.8 مليارات دولار خلال النصف الأول من العام المالي 2022/2021، بما يعني تحسنًا بنسبة 77.2%، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب، منها: انخفاض مدفوعات الواردات السلعية غير البترولية لتسجل 30.2 مليار دولار مقابل 36.5 مليار دولار، وقد تركز الانخفاض في واردات سيارات الركوب والتلفزيونات وقطع غيار وأجزاء السيارات والجرارات. من جهة أخرى، ارتفعت حصيلة الصادرات السلعية غير البترولية بمقدار 124.8 مليون دولار، وذلك نتيجة زيادة حصيلة صادرات الذهب والأسمدة الفوسفاتية والمعدنية وأجهزة الإرسال والاستقبال للإذاعة والتلفزيون.

من جهة ثالثة، فقد ارتفعت الصادرات من الغاز الطبيعي بمقدار 2 مليار دولار، وتعافت إيرادات السياحة لتسجل 7.3 مليارات دولار مقابل 5.8 مليارات دولار في النصف المناظر بارتفاع يصل إلى 25.7%، ويرجع ذلك إلى موجة الشتاء في أوروبا التي عانت أزمة إمدادات الطاقة بعد اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا، مما دفع لزيادة وفود السياحة من أوروبا إلى مصر خلال فصل الشتاء.

وارتفعت متحصلات النقل بنسبة 45.1% خلال فترة المقارنة لتصل إلى 6.8 مليارات دولار، ويرجع ذلك إلى زيادة إيرادات رسوم المرور في قناة السويس بمعدل 17.8% مسجلة 4 مليارات دولار. كذلك، فقد ارتفعت متحصلات دخل الاستثمار بمقدار 203.4 ملايين دولار نتيجة ارتفاع الفوائد على ودائع المقيمين لدى البنوك بالخارج في ظل ارتفاع أسعار الفائدة عالميًا.

وفي مقابل تعدد العوامل التي حسّنت من أداء ميزان المعاملات الجارية، فهناك عوامل أخرى حدت من ذلك التحسن، منها: انخفاض الصادرات من البترول الخام بنحو 690.5 مليون

دولار، وتراجع صادرات المنتجات البترولية بمقدار 652.4 مليون دولار، وارتفاع الواردات البترولية بمقدار 554.1 مليون دولار والغاز الطبيعي بمقدار 382.4 مليون دولار. كما تراجعت تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة 23% لتسجل 12 مليار دولار مقابل 15.6 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى تراجع قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية. ويتوقع استمرار ذلك التراجع في ظل تطبيق مبادرة استيراد سيارات المصريين بالخارج؛ إذ إنها ترتبط بالوعاء النقدي نفسه.

كما ارتفع عجز ميزان دخل الاستثمار بمعدل 25.5%، مسجلًا 8.9 مليارات دولار؛ وذلك نتيجة ارتفاع مدفوعات دخل الاستثمار بمقدار 2 مليار دولار انعكاسًا لارتفاع الفوائد المدفوعة عن الدين الخارجي والأرباح المحققة للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر. وقد أدت كافة تلك العوامل مجتمعة إلى تحسن عجز الميزان التجاري، وارتفاع فائض ميزان الخدمات، في مقابل ارتفاع عجز ميزان دخل الاستثمار، وتراجع فائض التحويلات، **كما يوضحها الشكل التالي:**

حساب المعاملات الجارية بالمليون دولار

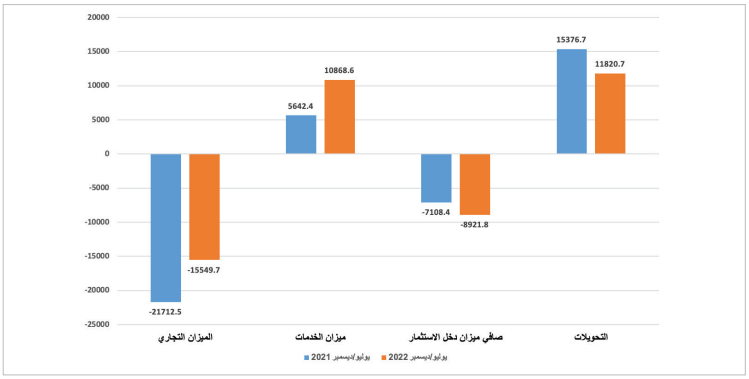

المصدر: البنك المركزي المصري.

- **حساب المعاملات المالية والرأسمالية:** سجل حساب المعاملات المالية والرأسمالية فائضًا بمقدار 2.8 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2023/2022، مقابل فائض بمقدار 11.4 مليار دولار خلال النصف المقابل من العام السابق. ويمكن تحديد عدة عوامل أدت إلى هذا التراجع. فمن جهة، ارتفع صافي التدفق للخارج بالنسبة لاستثمارات محفظة الأوراق المالية، والذي جاء كانعكاس مباشر لارتفاع سعر الفائدة الفيدرالي التي أدت إلى هروب الأموال من الأسواق الناشئة في اتجاه أسعار الفائدة المرتفعة. وقد سجل صافي التدفق للخارج في الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية 3 مليارات دولار مقابل 2.5 مليار دولار في النصف المقابل من العام الماضي.

من جهة أخرى، فقد ارتفعت التدفقات للخارج من الأصول الأجنبية للبنوك بمقدار 1.8 مليار دولار مقابل تراجع التدفق للداخل بمقدار 8.2 مليارات دولار خلال النصف الأول من العام الماضي. من جهة ثالثة، فقد تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول مسجلة صافي تدفق للخارج بمقدار 277.9 مليون دولار، والذي يرجع أساسًا إلى ارتفاع التحويلات للخارج والمتمثلة في استرداد التكاليف التي يتحملها الشركاء الأجانب خلال فترات سابقة في أعمال البحث والتنمية والتشغيل، على الرغم من ارتفاع الاستثمارات الجديدة لشركات البترول الأجنبية. وأخيرًا، فقد سجل التغير على التزامات البنك المركزي صافي تدفق للداخل بلغ 1.5 مليار دولار مقابل 2.3 مليار دولار خلال فترتي المقارنة.

وعلى العكس من ذلك، فقد أدت عدة عوامل إلى الحد من هذا التراجع، من بينها: تصاعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للقطاعات غير البترولية لتسجل صافي تدفق للداخل بنحو 6.6 مليارات دولار مقابل نحو 4.4 مليارات دولار، وقد تمثلت تلك الاستثمارات في تأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموال لشركات قائمة، وكذلك ارتفاع حصيلة بيع شركات وأصول إنتاجية لغير المقيمين، وارتفاع في صافي الأرباح المرحلة.

الحساب الرأسمالي والمالي بالمليون دولار

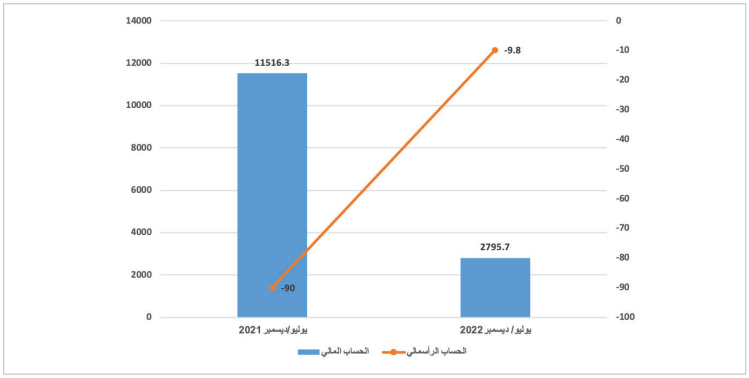

المصدر: البنك المركزي المصري.

دلالات اقتصادية

يتبيّن من تحليل بيانات ميزان المدفوعات عن النصف الأول من عام 2023/2022 وجود عدة ملاحظات على هيكل الاقتصاد المحلي، والتي انعكست على وضع ميزان المدفوعات. فعلى سبيل المثال، يلاحظ أنه خلال فترتي المقارنة سجل ميزان التجارة البترولي فائضًا، وإن كان تراجع في النصف الأول من العام المالي الجاري، مقابل تسجيل ميزان التجارة غير البترولي عجزًا، وإن كان تحسن في النصف الأول من العام الجاري.

يُشار هنا إلى استمرار الاعتماد على الميزان البترولي لتحسين وضع الميزان التجاري، مقابل تراجع القيمة المضافة للسلع المصدرة غير البترولية، والتي تشكل النسبة الأكبر منها مواد خام وسلع وسيطة، فيظل الميزان التجاري في حالة عجز لصالح العالم الخارجي، ومن ثم فإن علاج عجز الميزان التجاري لا يأتي إلا من خلال النهوض بالقطاعات الإنتاجية التي من شأنها الحد من الواردات وتشجيع الصادرات.

من جهة أخرى، يلاحظ أن النسبة الأكبر من الاستثمارات في قطاع النفط والطاقة في مصر استثمارات أجنبية، الأمر الذي يترتب عليه زيادات التدفقات للخارج في شكل تحويلات للأرباح واسترداد للتكاليف. أما عن تأثير الأوضاع الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المحلي، فقد وضحت جليًا في بيانات ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة؛ حيث أدت السياسة النقدية التشددية التي اتّبعها البنك الفيدرالي الأمريكي إلى تدفقات رؤوس الأموال خارج الاقتصاد المصري، فارتفع عجز استثمارات محفظة الأوراق المالية.

وعلى العكس من ذلك، فإن عجز ميزان دخل الاستثمار يشير إلى تدفق أرباح الشركات الأجنبية العاملة في مصر إلى الخارج بما يعني ارتفاع العائد على الاستثمار في مصر، فضلًا عن عدم وجود قيود لتحويل الأرباح إلى البلد الأم، وهو مؤشر جيد لجذب الاستثمار الأجنبي في مصر.

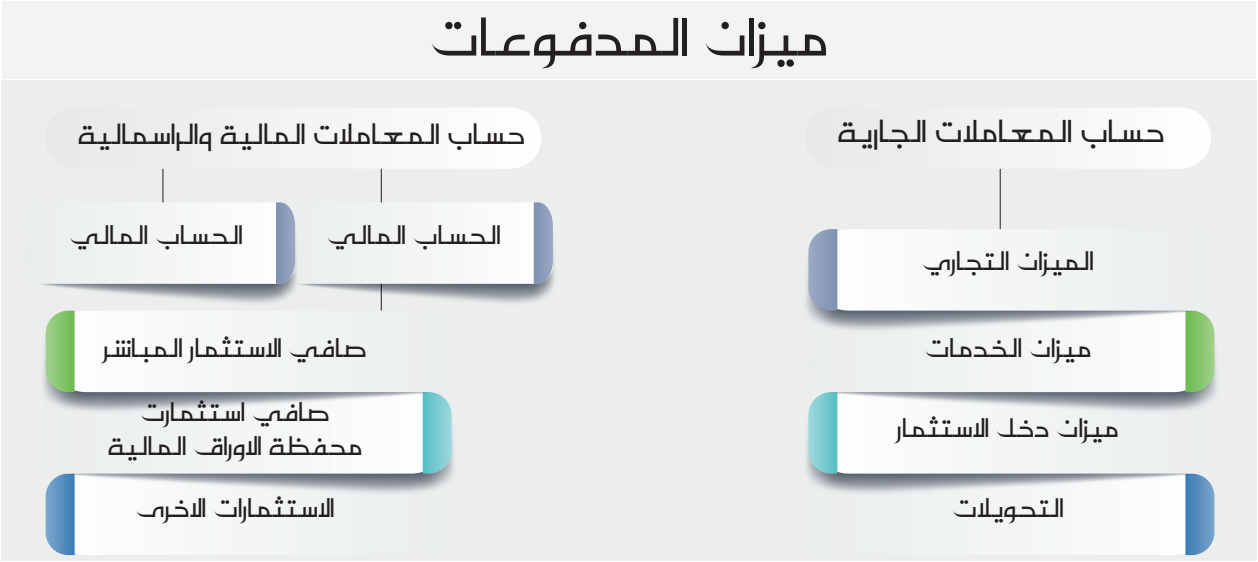

قضايا نوعية

أنماط تصاعد الهجمات السيبرانية ضد إسرائيل

تعرضت إسرائيل على مدى الأشهر الثلاثة الماضية لعددٍ كبير من الهجمات السيبرانية التي طالت المواقع الإلكترونية لعددٍ من الشركات والصحف وغيرها. ويرجع الغالبية العظمى من تلك الهجمات إلى جماعة القرصنة التي تُطلق على نفسها اسم "أنونيموس سودان" التي تعددت بياناتها المنشورة على تطبيق "تليجرام" وأعلنت فيها مسئوليتها عن مهاجمة عدد كبير من تلك المواقع، وإن تعرضت أخرى تابعة لميناء حيفا، ووزارة الصحة، وجهاز الأمن العام "الشاباك"، وسلطة الموانئ، ومنشآت المياه، والبنوك التجارية، والمستشفيات، وغير ذلك لهجمات أخرى.

فرص وتهديدات توسع استخدام الذكاء الاصطناعي

يُبشّر الذكاء الاصطناعي بتغيرات عالمية واسعة بالنظر إلى تزايد استخدامه في مختلف المجالات والأنشطة البشرية. إذ أضحى العمود الفقري لعملية صنع القرار بجانب الصناعات العسكرية المتقدمة، بل وأداة لمجابهة بعض التهديدات الأمنية كالإرهاب والتهديدات السيبرانية، بيد أن ذلك لا ينفي إمكانية تعدد المخاطر التي قد تنجم عنه، والتي اتجه كثير من الدول إلى النظر في سبل مجابهتها على نحو يكفل تعظيم الاستفادة من الذكاء الاصطناعي، حيث من المتوقع أن يضيف الأخير 15 تريليون دولار إلى الاقتصاد العالمي بحلول عام 2030.

أنماط تصاعد الهجمات السيبرانية ضد إسرائيل

د. رغدة البهيّ
رئيس وحدة الأمن السيبراني
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تعرضت إسرائيل على مدى الأشهر الثلاثة الماضية لعددٍ كبير من الهجمات السيبرانية التي طالت المواقع الإلكترونية لعددٍ من الشركات والصحف وغيرها. ويرجع الغالبية العظمى من تلك الهجمات إلى جماعة القرصنة التي تُطلق على نفسها اسم "أنونيموس سودان" التي تعددت بياناتها المنشورة على تطبيق "تليجرام" وأعلنت فيها مسئوليتها عن مهاجمة عدد كبير من تلك المواقع، وإن تعرضت أخرى تابعة لميناء حيفا، ووزارة الصحة، وجهاز الأمن العام "الشاباك"، وسلطة الموانئ، ومنشآت المياه، والبنوك التجارية، والمستشفيات، وغير ذلك لهجمات أخرى.

أنماط الهجمات

طالت الهجمات السيبرانية التي تعرّضت لها إسرائيل في الآونة الأخيرة جملةً من الأهداف التي شملت ما يلي:

- **شخصيات سياسية وأجهزة أمنية:** يأتي الموقع الإلكتروني لجهاز "الموساد" في مقدمة المواقع الإلكترونية التي استهدفتها "أنونيموس سودان" إلى جانب الموقع الإلكتروني للتأمين الوطني. كما طالت الهجمات السيبرانية على إسرائيل حسابات عدد من المسئولين في الجيش الإسرائيلي وأجهزة الأمن. ويُذكر في هذا الإطار اختراق حساب رئيس الحكومة الإسرائيلية "بنيامين نتنياهو" على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" وكذا على تطبيق "إنستجرام"، ليعرض الحسابان نصوصًا ومقاطع فيديو باللغة الفارسية.

- **الأنظمة الخدمية:** استهدفت الهجمات السيبرانية أنظمة الري الزراعية الإسرائيلية في المناطق الشمالية وتحديدًا في وادي الحولة وغور الأردن، مما أدى إلى تعطلها عن العمل؛ فعند تشغيل أجهزة التحكم في الري -على سبيل التحديد- ظهرت رسالة مفادها "لقد تم اختراقك، لتسقط إسرائيل". وتبرز أهمية تلك الأنظمة لدورها في رصد الحقول وحالة الطقس اللذين على إثرهما تُحدد كميات المياه اللازمة للري وتوقيت ضخها. وعلى صعيد آخر، أكد موقع "إسرائيل ديفينس" استهداف شبكة حواسيب شركة البريد الإسرائيلية عشية عيد الفصح، مما اضطر الشركة إلى إصدار بيان أكدت فيه تعرضها لهجوم سيبراني استهدف بنيتها التحتية، وإن أشارت إلى إمكانية اكتشافه بواسطة نظام أمن المعلومات الخاص بها، بيد أن ذلك لم يغير حقيقة توقف خدماتها عدة أيام لحين اتخاذ الخطوات اللازمة لزيادة أمن المعلومات في مجالات الخدمة المختلفة. وقد طالت الهجمات السيبرانية خدمات تجارية عدة ذات صلة بعمولات الجمارك، وسلطة الضرائب، وشركة المياه الإسرائيلية "مكوروت"، وشركة "موانئ إسرائيل"، وميناء حيفا.

- **الأقمار الصناعية الإسرائيلية:** شهد نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) في إسرائيل اضطرابات شديدة نتيجة اضطراب أنظمة الملاحة عبر الأقمار الصناعية، وذلك بعد أن اعترضت إسرائيل طائرة مسيَّرة إيرانية وعشرات الصواريخ من لبنان وسوريا وغزة. وبحسب صحيفة "هآرتس"، سجلت أنظمة الملاحة عبر الأقمار الصناعية (GPS) في إسرائيل وشرق المتوسط عطلًا شديدًا بالتزامن مع تبادل إطلاق النار بين إسرائيل و"منظمات في سوريا ولبنان".

- **الصحف والإعلام:** تم إسقاط الموقع الإلكتروني لصحيفة "جيروزاليم بوست" في الوقت الذي أكدت فيه صحيفة "يديعوت أحرونوت" تعرضها لهجوم أوقف الخدمة الموزعة الذي تسبب في تعطل خوادمها. كما أكدت "أنونيموس سودان" أنها أسقطت أيضًا المواقع الإلكترونية لهيئة البث "كان"، وإن تعرض موقع (0404) الإخباري الإسرائيلي هو الآخر لهجوم سيبراني جنبًا إلى جنب مع مواقع (12News)، و(Mako)، و(Wint Premium)، و(Hotnet)، وغير ذلك، وهو ما يعني استهداف المواقع الإلكترونية لعدد واسع من شركات الاتصالات وشركات الإنترنت في إسرائيل.

- **الجامعات الإسرائيلية:** طالت الهجمات السيبرانية الإسرائيلية المواقع الإلكترونية لكل من: جامعة تل أبيب، والجامعة العبرية في القدس، وجامعة بن غوريون في النقب، ومعهد الأبحاث التطبيقية في مدينة حيفا، ومعهد وايزمان للعلوم، والجامعة المفتوحة، وجامعة رايشمان. وقد ورد في البيان الذي نشرته "أنونيموس سودان" في حسابها على "تليجرام" أنه "تم التخلي عن قطاع التعليم في إسرائيل بسبب ما فعلوه في فلسطين". بيد أن اللافت للأنظار في الهجوم الذي استهدف معهد الأبحاث التطبيقية -على سبيل التحديد- هو طبيعته؛ فهو لم يكن هجوم وقف الخدمة الموزعة، وإنما هجوم فدية مقابل 70 قطعة بتكوين.

دلالات بارزة

يمكن الوقوف على أبرز دلالات الهجمات السيبرانية السابقة من خلال جملة من النقاط، وذلك على النحو التالي:

- **طبيعة الهجمات:** أخذت الغالبية العظمى من الهجمات السيبرانية السالف الإشارة إليها شكل هجمات الحرمان من

الخدمة التي تتسبب عادة إما في بطء المواقع المستهدفة وإما في خروجها المؤقت عن العمل، بيد أنها لا تسفر عن سرقة أو تشفير بيانات حساسة في أغلب الأحوال. ولا شك في ذيوع ذلك النوع من الهجمات عالميًا لسهولته النسبية، لا سيما وأنه لا يحتاج إلى تقنيات معقّدة، وإن تصاعدت المخاوف من إمكانية حدوث هجمات سيبرانية محتملة في الأسابيع والأشهر القليلة القادمة، بل وتغير طبيعتها والهدف منها لتشمل سرقة المعلومات، وإلحاق أضرار طويلة المدى بالمواقع الإلكترونية والبنية التحتية الإسرائيلية.

- **أسباب الهجمات:** أشارت "أنونيموس سودان" إلى أن هجماتها تأتي ردًا على الجرائم الإسرائيلية بحق الفلسطينيين. وفي هذا الصدد، أشارت شركة "رادوير" للأمن السيبراني الإسرائيلي إلى أن الهجمات السيبرانية واسعة النطاق ضد إسرائيل أضحت ظاهرة سنوية متكررة طيلة عقد منصرم. وعلى الرغم من ذلك، وجهت إسرائيل أصابع الاتهام إلى إيران، واتهمتها بالضلوع في الهجمات السيبرانية التي استهدفتها. ووفقًا لبعض التقديرات الإسرائيلية، نفّذ القراصنة الإيرانيون 3 آلاف هجمة سيبرانية ضد أهداف إسرائيلية بهدف قرصنة معلومات حساسة، والتشويش على منظومة عمل المؤسسات الإسرائيلية المستهدفة. وفي هذا الإطار، اتهم رئيس "الشاباك" السابق "إيرز كراينر" إيران بشن تلك الهجمات، مشيرًا إلى امتلاكها قدرات تقنية متقدمة إلى جانب تفوقها في مجال الرياضيات.

- **مقاومة أم حرب سيبرانية؟:** وصفت بعض التحليلات الهجمات السيبرانية التي تعرضت لها إسرائيل (على الرغم من عدم وضوح حجم الخسائر أو الأضرار الناجمة عنها أو طبيعة المعلومات المدنية والعسكرية المستهدفة) بالحرب السيبرانية متعددة الجبهات، بعد أن تزامنت مع الانقسام الداخلي وأزمات الحكومة الإسرائيلية المتلاحقة، لكثرتها العددية من ناحية، وعدم قدرة إسرائيل على التصدي لها على الرغم من تنامي قدراتها في هذا المجال لا سيما "القبة السيبرانية" من ناحية ثانية. وعلى الرغم من الهجمات السيبرانية التي تشهدها المواقع الإلكترونية الإسرائيلية من وقت لآخر، دفعت تحليلات أخرى بأن الهجمات الأخيرة لا تعدو كونها ساحة موازية للمقاومة الفلسطينية على غرار الأسلحة والصواريخ التي تستخدمها في الواقع المادي؛ وهو ما يُسلط الضوء على ما حدث في مواجهات وحروب سابقة (2008 و2012 و2014 و2021) من هجمات سيبرانية شنها الذراع العسكري لحركة حماس لتسفر عن اختراق صفحات ومواقع إلكترونية ومؤسسات إسرائيلية حساسة، مما يعكس تطور قدرات المقاومة الفلسطينية التي تعول في جانب منها على الدعم الخارجي لها.

- **اهتزاز صورة إسرائيل:** تباينت التحليلات عند تقييم تداعيات الهجمات السيبرانية سالفة الذكر على إسرائيل بين من رأى أن تأثيرها الأخطر يكمن في تقويض الصورة الذهنية المترسخة عنها جراء تقدمها في مجالات التجسس والتقنيات الحديثة والاختراق على نحو يؤثر في حجم الاستثمارات الأجنبية في قطاعها التكنولوجي، ومن رأى -في المقابل- أنها ذات تأثير مدمر على البنى التحتية الإسرائيلية لخطورة آثارها من ناحية، وطول الأمد اللازم لمجابهتها من ناحية ثانية، ومجهولية مصدرها من ناحية ثالثة، وعدم توقفها مستقبلًا من ناحية رابعة، وقدرتها على استنزاف البلاد مع تزايد التكلفة المالية للتصدي لها في المستقبل من ناحية خامسة، واستهدافها أعصاب البنية التحتية والمؤسسات الحيوية والاستراتيجية الإسرائيلية من ناحية سادسة.

ختامًا، يُمكن الدفع بتزايد تأثير جماعات القرصنة الدولية عمومًا، وجماعة "أنونيموس سودان" خصوصًا، لا سيّما وأن الأخيرة تعمل إلى جانب مجموعتي "هاكرز" روسيتين، ومجموعة هجوم ماليزية، ومجموعة هجوم إندونيسية، وعدد من المجموعات الصغيرة الأخرى، وإن تمكنت من إظهار مدى هشاشة الدفاعات السيبرانية الإسرائيلية على نحو يؤكد مدى فاعلية هجماتها على الرغم من مجهولية هويتها إلى حدٍّ بعيد.

فرص وتهديدات توسع استخدام الذكاء الاصطناعي

د. رغدة البهيّ
رئيس وحدة الأمن السيبراني
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يُبشّر الذكاء الاصطناعي بتغيرات عالمية واسعة بالنظر إلى تزايد استخدامه في مختلف المجالات والأنشطة البشرية. إذ أضحى العمود الفقري لعملية صنع القرار بجانب الصناعات العسكرية المتقدمة، بل وأداة لمجابهة بعض التهديدات الأمنية كالإرهاب والتهديدات السيبرانية، بيد أن ذلك لا ينفي إمكانية تعدد المخاطر التي قد تنجم عنه، والتي اتجه كثير من الدول إلى النظر في سبل مجابهتها على نحو يكفل تعظيم الاستفادة من الذكاء الاصطناعي، حيث من المتوقع أن يضيف الأخير 15 تريليون دولار إلى الاقتصاد العالمي بحلول عام 2030.

فرص متعددة

تتعدد فرص الذكاء الاصطناعي وفقًا للمجالات التي يستخدم فيها، ويمكن الوقوف على أبرزها على النحو الآتي:

- **تعدد الاستخدامات:** تستخدم المدن الذكية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين نوعية الحياة وكفاءة العمليات والخدمات الحضرية، والقدرة على المنافسة باستخدام التطبيقات والكاميرات وأجهزة الطاقة المتجددة، وغير ذلك من صور التكنولوجيا. ويمكن أن تساعد أنظمة الذكاء الاصطناعي في التعرف على الهجمات السيبرانية، ومكافحة التهديدات الأمنية، ومحاربة المعلومات المضللة، واكتشاف الأخبار المزيفة. ويقود أيضًا الذكاء الاصطناعي مستقبل صناعة السيارات ذاتية القيادة التي تلتقط مستشعراتها آلاف البيانات بسرعة فائقة مثل: سرعة السيارة، وحركة المرور، وأماكن المشاة، وغير ذلك. وقد أثرت روبوتات الدردشة التي تعمل بالذكاء الاصطناعي في صناعة السفر على الصعيد العالمي؛ فقد سهلت التفاعل مع العملاء، وقللت أوقات الاستجابة، وأتاحت مزيدًا من المعلومات. كما يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في التصوير الحراري في المطارات وأماكن أخرى على نحو يسهم في تتبع العدوى وتحليل كميات كبيرة من البيانات الصحية؛ وهو ما يعني تزايد تأثير الذكاء الاصطناعي في حياة البشر، ويدلل على ذلك خرائط "جوجل"، والسيارات ذاتية القيادة، والتسويق الآلي، وأنظمة التجارة الإلكترونية، والكشف عن الاحتيال الآلي، وغير ذلك.

- **دعم عملية صناعة القرار:** تعد قدرة الذكاء الاصطناعي على اتخاذ القرار الصحيح أحد أهم إيجابياته؛ إذ يمكن الاعتماد عليه لاتخاذ قرارات منطقية خالية من العواطف دون التأثر بمختلف العوامل والمؤثرات المحيطة. وبعبارة ثانية، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي يُمكّن من اتخاذ قرارات موضوعية استنادًا إلى المعلومات المتاحة من خلال تطبيق مجموعة من الخوارزميات التي تقلل من الأخطاء، وتزيد من فرصة الوصول إلى القرار المناسب بدقة متناهية. كما يمكن استخدامه لتصحيح المعلومات الخاطئة التي يشاركها عامة المواطنين، بجانب مساعدة المرشحين في الانتخابات على سماع أصوات واحتياجات ناخبيهم بشكل أفضل، بل ومساعدة الناخبين على فهم توجهات المرشحين المختلفين. كما يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحلل أي حجم من المعلومات بدقة متناهية، مما يعني تمكين صانع القرار من التعرف على الأفكار والتوجهات الشعبية وتحليلها وتوقع مساراتها من وسائل التواصل الاجتماعي، ومحركات البحث على الإنترنت، وغير ذلك. وهو ما يُمكّن صانع القرار من الوقوف على توجهات الرأي العام تجاه مختلف القضايا قبل اتخاذ أي قرار رسمي.

- **الطفرة في الشئون العسكرية:** تأتي نظم الأسلحة ذاتية التشغيل في مقدمة تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري. وفي هذا الإطار، تبرز الطائرات العسكرية بدون طيار بالنظر إلى تعدد مهامها القتالية لتشمل توفير المعلومات الاستخبارية في ساحات المعارك، واستهداف بعض الأهداف ذات المخاطر المرتفعة، وغير ذلك. كما تعد الروبوتات المقاتلة أحد أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي على الصعيد العسكري، في ظل التغيرات المتوقعة في طبيعة المعارك المستقبلية، وكذا سرعة التهديدات التي تستلزم دفاعات عالية التقنية، وتزايد أهميتها في عمليات الاستهداف التلقائي، ودورها المتنامي في تحليل البيانات الاستخباراتية آليًا، وغير ذلك. وعمومًا، من المحتمل أن يتسبب الذكاء الاصطناعي في ثورة في مفاهيم القتال المعتمدة على المناورة على نحو يُغيّر من طبيعة المعارك المستقبلية؛ فهو قادر على تنفيذ العمليات الذهنية البشرية على نحو يفوق قدرات البشر، كما يمكن توظيفه في مختلف الأنظمة القتالية على نحو يغير من طبيعة العمليات العسكرية التقليدية، ويزيد من قوة الجيوش القتالية على نحو يغير من طبيعة الموازين العسكرية لصالح من يستخدمه.

- **مواجهة التهديدات الأمنية:** يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في مواجهة الإرهاب من خلال حصر المتطرفين والإرهابيين المحتملين، وتطوير نماذج تتنبأ بموقع الهجمات الإرهابية وتوقيتها من خلال البيانات مفتوحة المصادر والوسائط الاجتماعية وتطبيقات الهواتف المحمولة، وتقييم قابلية المستخدمين للتعرض للأيديولوجيات المتطرفة العنيفة، واستحداث برامج موجهة تقوم بإعادة توجيه المستهدفين المحتملين إلى مصادر تأثير ومحتوى معلوماتي معين يعمل على ترشيد الأفكار، ويقلل من احتمالات تجنيد الإرهابيين. كما تسهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحديد الجماعة أو الطرف أو الشخص المتورط في العمل الإرهابي سواء بالتنفيذ أو التخطيط وذلك بتحليل المعطيات الخاصة بالعمليات محل التحري، مثل: نوع العملية، والمكان، ونوع السلاح، والهدف، ومطابقة المعلومات مع التاريخ السابق للجماعات أو الأفراد المشتبه بهم، وذلك باستخدام معايير محددة للتصفية والترتيب.

تحديات ومخاطر

في اتجاه مضاد لما سبق، لا يخلو الذكاء الاصطناعي من تحديات ومخاطر، ومن أبرزها:

- **غياب القواعد الأخلاقية والقانونية المنظمة:** على الرغم من توظيف الأسلحة ذاتية التشغيل على نطاق دولي واسع، تعددت الانتقادات الموجهة لها بالنظر إلى حجم الأضرار

الناجمة عنها خاصة الخسائر المدنية، ناهيك عن عدم تقيدها بالقواعد الأخلاقية، وصعوبة تقييم فاعلية ضرباتها، وصعوبة حساب عدد القتلى الناجمين عنها في المناطق النائية. وقد تفجر الروبوتات المقاتلة سباق تسلح دوليًا في ظل غياب القواعد القانونية المنظِّمة لعملها في مناطق القتال إلى حد المطالبة بحظرها، ناهيك عن أنها قد تُظهر قدرًا من الاستقلال الذاتي دون إشراف بشري؛ أي إن احتمالات فقدان السيطرة على أنظمة تسلحها في ساحات المعارك قد تؤدي إلى إشعال نيران صديقة أو فتيل الأعمال العدائية. كما تنتهك الروبوتات المقاتلة مبدأ التمييز (بمعنى صعوبة التمييز بين المدنيين والمقاتلين)، ومن شأن السماح لها باتخاذ قرارات الاستهداف أن يؤدي على الأرجح إلى إصابات في صفوف المدنيين مما يصعب معه تحديد المسئول عن مقتلهم طبقًا لأحكام القانون الدولي الإنساني.

- **التضليل السياسي المحتمل:** لا يمكن إغفال تكلفة الذكاء الاصطناعي المرتفعة، وعدم قدرته على اتخاذ القرارات باستخدام العاطفة التي لا غنى عن الانسياق وراءها في بعض الحالات ولا سيما في حالة القرارات الجماهيرية. كما لا يمكنه ابتكار حلول فريدة للتحديات السياسية بسبب افتقاره للإبداع. إذ يمكن برمجته لإنتاج أفكار "جديدة" لا "أصلية"، مما يحد من قدرته على اتخاذ القرارات المبتكرة؛ إذ سيختار الذكاء الاصطناعي الأفضل في ظل الظروف المتاحة إلى أن يتعلم قراءة وفهم المشاعر الإنسانية. ويظل قراره النهائي رهنًا بحجم وجودة البيانات التي يمتلكها من ناحية، وخلوها من التحيزات السياسية؛ فالتحيز ليس مجرد مشكلة اجتماعية أو ثقافية فحسب، وقد تؤدي عيوب التصميم أو البيانات الخاطئة وغير المتوازنة التي يتم إدخالها في الخوارزميات إلى قرارات متحيزة يجانبها الدقة. فقد يعيد الذكاء الاصطناعي إنتاج التحيز القائم على العرق والجنس والعمر الموجود بالفعل في المجتمع، وقد يزيد من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

- **شن هجمات سيبرانية متقدمة:** صُممت أنظمة الأمان القائمة على الذكاء الاصطناعي للحماية من التهديدات الإلكترونية، بينما يمكن للمهاجمين أيضًا استخدام التقنيات نفسها لأهداف ضارة مثل: التهديدات الآلية ضد البنية التحتية الأمنية، وإنشاء روبوتات يمكنها تنفيذ حملات التصيد الاحتيالي على نطاق واسع. ناهيك عن إمكانية خداع أنظمة الأمان القائمة على الذكاء الاصطناعي بهجمات معادية. فعلى سبيل المثال، يمكن للمهاجم إنشاء موقع ويب مزيف يبدو مطابقًا لموقع رسمي يخدع به نظام الأمان المستند إلى الذكاء الاصطناعي ليعتقد أنه الشيء الحقيقي. فأنظمة الذكاء الاصطناعي ليست مثالية، ويمكنها ارتكاب الأخطاء وتوليد إجابات خاطئة عندما يقوم النظام بشكل غير صحيح بالإشارة إلى نشاط حميد على أنه نشاط ضار بسبب بيانات غير صحيحة على سبيل المثال. إذ إن تهديدات الذكاء الاصطناعي للأمن السيبراني تشمل: التغييرات العشوائية في التعليمات البرمجية القابلة للتنفيذ، والتكيف مع أنظمة التشغيل كي تتجنب الفيروسات اكتشافها، واكتشاف برامج مكافحة الفيروسات، وتطوير طرق لمهاجمة تعليماتها البرمجية، واستخدام برمجة المحادثة وبرامج التعرف على الوجه لتقليد اللغة البشرية وخداع المستخدمين لإرسال مواد سرية أو التخلي عن بيانات الوصول.

- **توظيف الإرهاب للذكاء الاصطناعي:** لا يقتصر استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي على الدول والجيوش النظامية؛ إذ يمكن للتنظيمات الإرهابية استخدام التقنيات نفسها لجملة من الأسباب التي يأتي في مقدمتها قدرتها على توفير المعلومات التي يصعب الوصول إليها مع تجنب الكشف عن بعض الخلايا النائمة وفرق الاستطلاع التابعة لها، بجانب تراجع تكلفتها وقدرتها على القيام بالعمليات بكفاءة وسرعة دون الكشف عن هوية مستخدميها، مما يجعلهم في مأمن من إمكانية رصدهم وتعقبهم. في هذا الإطار، يبرز توظيف التنظيمات الإرهابية للدرونز والمركبات ذاتية القيادة ولا سيما السيارات والشاحنات الصغيرة في الهجمات الإرهابية. كما يمكنها استخدام تقنية التعرف على الوجه التي ازدهرت في السنوات القليلة الماضية جراء التطور المضطرد في التعلم الآلي؛ فقد خلقت تلك التقنية فرصًا جديدة من تحسين المصادقة للوصول إلى الأجهزة الإلكترونية إلى تسريع صعود الطائرة وضوابط الأمن في المطارات.

ختامًا، من شأن التطور التكنولوجي المضطرد وتوافر الأدوات الرقمية اللازمة أن يفاقم التهديدات الناجمة عن الذكاء الاصطناعي، فعلى الرغم من تعدد مزاياه في عدد واسع من المجالات وخاصة العلوم الطبية والتعليم والنقل وغير ذلك؛ تتزايد المخاوف -في المقابل- من تأثيره في المجتمع الإنساني مع صعوبة مواجهة شراهة منتجاته للمعلومات، والتحيز، وانتهاك الخصوصيّة، وغياب الأطر القانونية والأخلاقية المنظمة له، واحتمالات خروجه عن السيطرة البشريّة، وإمكانية إساءة استخدامه من قبل التنظيمات الإرهابية. ولهذا، اعتبر "إيلون ماسك" (الرئيس التنفيذي لمنصة "تويتر") أن الذكاء الاصطناعي "هو أكبر تهديد وجودي للبشريّة".المنظمة له، واحتمالات خروجه عن السيطرة البشريّة، وإمكانية إساءة استخدامه من قبل التنظيمات الإرهابية. ولهذا، اعتبر "إيلون ماسك" (الرئيس التنفيذي لمنصة "تويتر") أن الذكاء الاصطناعي "هو أكبر تهديد وجودي للبشريّة".

مؤشرات أساسية حول الانتخابات التركية 2023

هبة زين
باحث أول بوحدة المرصد المصري
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

انتهت الانتخابات التركية بفوز الرئيس رجب طيب أردوغان، بولاية جديدة لحكم البلاد حتى عام 2028، في معركة كانت الأصعب والأطول في تاريخ الانتخابات في تركيا. إذ شهدت إجراء جولة ثانية من الانتخابات الرئاسية يوم 28 مايو 2023، بين أردوغان ومنافسه الرئيسي كمال كليجدار أوغلو، لأول مرة في تاريخ البلاد منذ 100 عام، في واحدة من أكثر الانتخابات التي حظيت بإقبال شعبي كبير، فقد بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات داخل البلاد 88.92%، في حين بلغت 52.69% خارج البلاد. ويلقي التقرير التالي مزيدًا من الضوء على أبرز مؤشرات الانتخابات الأخيرة.

أعداد الناخبين بمقاطعات تركيا بانتخابات 2021 و2023

م	المقاطعة	عدد المصوتين 2018	عدد المصوتين 2023	م	المقاطعة	عدد المصوتين 2018	عدد المصوتين 2023	م	المقاطعة	عدد المصوتين 2018	عدد المصوتين 2023
1	إسطنبول	10559686	11358083	28	ملاطية	555349	531110	55	موس	228538	242569
2	أنقرة	3904585	4282718	29	أفيون	506851	536163	56	بيتليس	198510	220659
3	إزمير	3227032	3442424	30	ماردين	470545	541762	57	أماصيا	246486	256644
4	بورصة	2147723	2366370	31	زونغولداك	446863	457651	58	كيرك قلعة	198396	203007
5	أنطاليا	1681336	1905525	32	جاناكالي	406809	436013	59	سيرت	179764	201853
6	أضنة	1524922	1613334	33	توكات	423449	439663	60	بوردور	19638	204237
7	قونية	1503411	1629257	34	سيواس	450068	460513	61	بينكل	180991	193535
8	قوجة إيلي	1334402	1515277	35	إيلازيغ	411019	430745	62	كرمان	173500	187900
9	غازي عنتاب	1214503	1359367	36	كوتاهيا	422116	430283	63	كارابوك	175500	181914
10	ميرسين	1270128	1378750	37	أديامان	399281	399303	64	كارس	181776	185088
11	سانلي أورفا	1060815	1219859	38	عثمانية	357485	386135	65	سينوب	15984	171746
12	خطاي	1041076	1062519	39	إرضروم	493586	509702	66	ارزينجان	162168	169638
13	ديار بكر	1023389	1144533	40	باتمان	342111	399560	67	بيلجيك	154319	167050
14	قيصرية	952629	1026271	41	جوروم	390689	398565	68	بارتن	146888	156043
15	مانيسا	1044628	1106359	42	إسبرطة	312416	328186	69	جانقري	133958	141860
16	بالق أسير	945092	989570	43	أدرنة	310614	319783	70	حقاري	168258	186234
17	أيطن	815974	876784	44	أغري	295475	306684	71	أرتوين	131275	132280
18	تكيرطاغ	736589	857570	45	يوزكات	296268	299951	72	نوشهر	210520	225360
19	موغلا	724911	805757	46	أق سراي	26687	296279	73	كيليس	85616	96956
20	سامسون	959127	1024017	47	أوشاك	266493	280452	74	كوموش خانة	100675	96519
21	دينيزلي	747897	794714	48	كيركلاريلي	272674	291596	75	يالوفا	178178	204816
22	كهرمان مراس	738677	753538	49	ريزا	252342	265192	76	كيرشير	165492	173939
23	صقاريا	705270	783923	50	قسطموني	285633	295443	77	أرض خان	69405	68061
24	أسكي شهر	645534	688989	51	نيدا	240101	258102	78	بولو	222455	235979
25	أردو	557984	590574	52	دوزجه	267610	294391	79	تونجلي	64290	65571
27	طرابزون	583183	611966	54	شرناق	268308	324179	81	إغدير	119655	133812
					الإجمالي					56322632	60721745

تطور أعداد الناخبين بالاستحقاقات الانتخابية (الأعداد بالمليون)

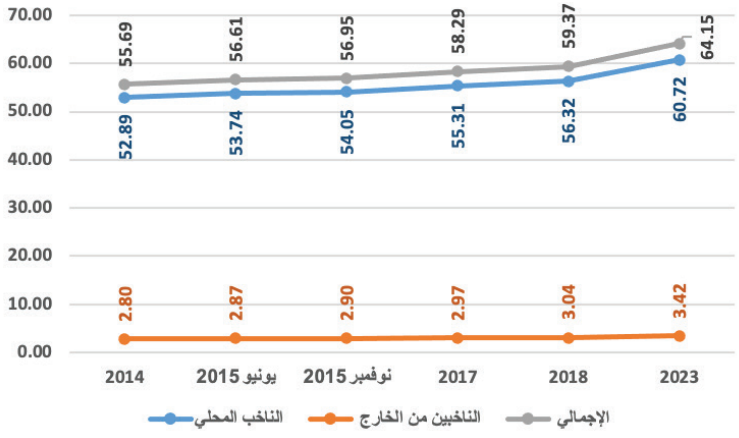

توزيع عدد الأحزاب السياسية المؤهلة للمشاركة في الانتخابات حسب السنوات

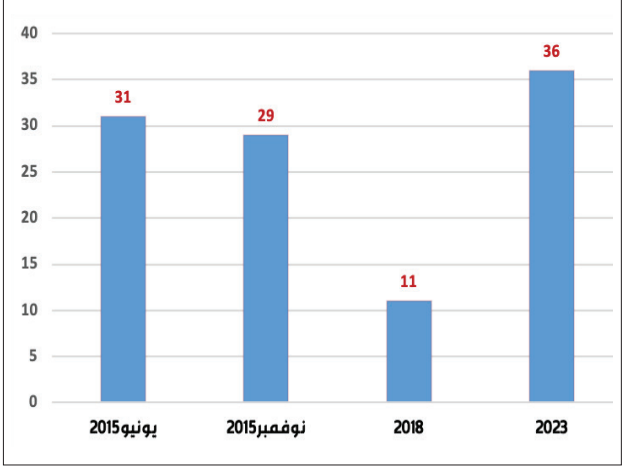

توزيع الناخبين عام 2023 وفقًا لمحل التصويت والنوع (بالمليون)

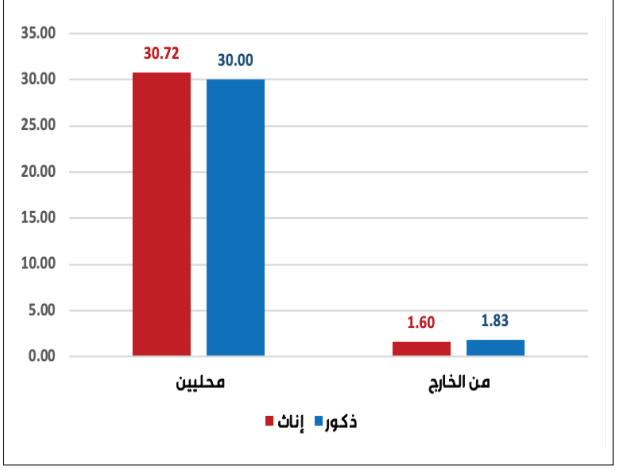

توزيع الناخبين بانتخابات عام 2018 وفقًا لمحل التصويت والنوع

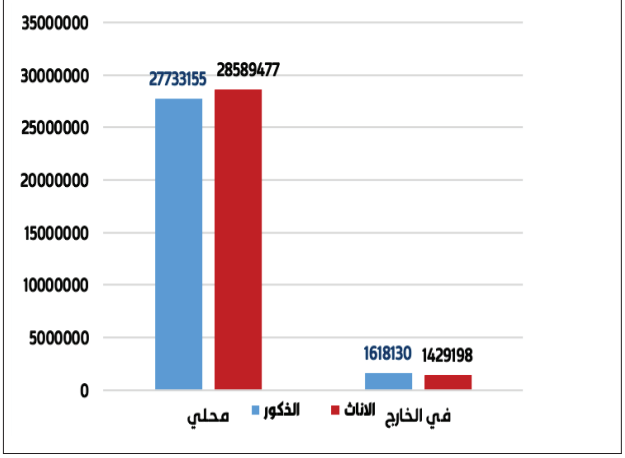

التوزيع العمري للناخبين المحليين ومن الخارج بالانتخابات الرئاسية 2023

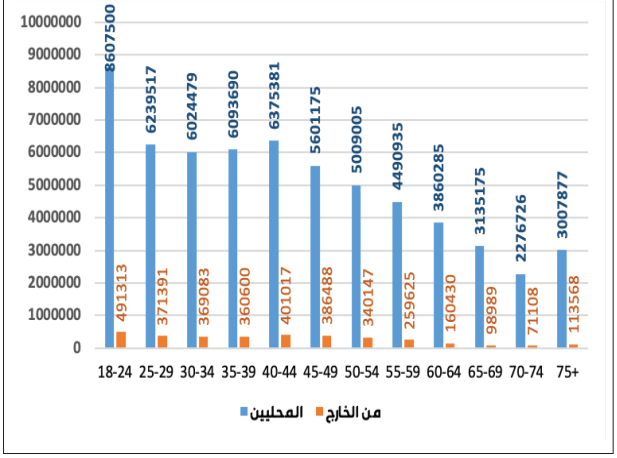

أعداد المصوتين بالانتخابات الرئاسية لعام 2018 وفقًا للفئة العمرية

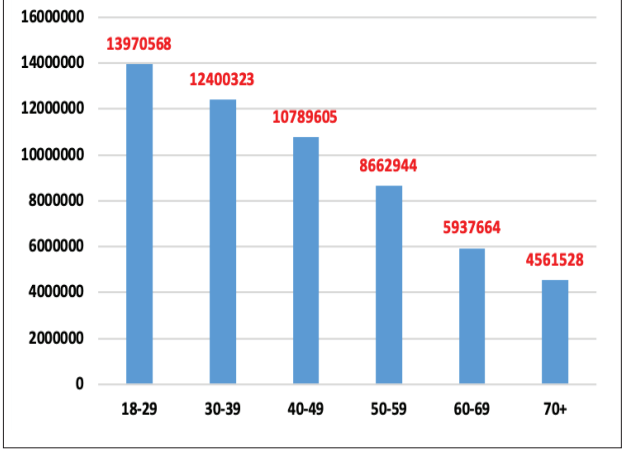

عدد صناديق الاقتراع الوطنية والدولية بعامي 2018 و2023

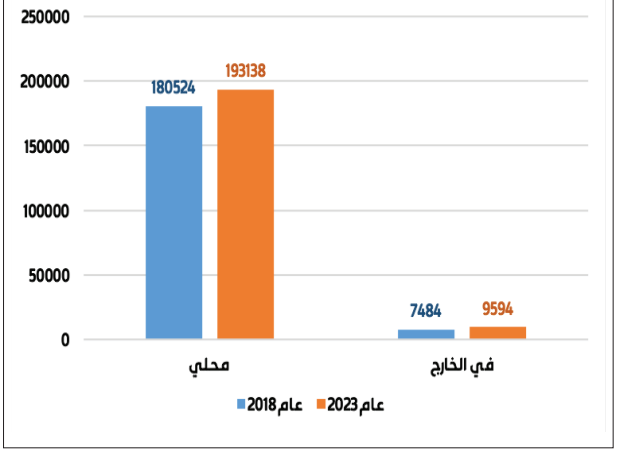

نتائج تصويت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية (الأعداد بالمليون)

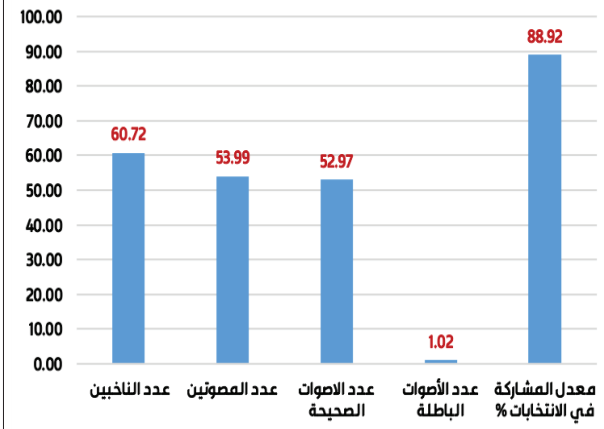

توزيع الأصوات الصحيحة على مرشحي الرئاسة بالجولة الأولى وفقًا لمكان التصويت 2023

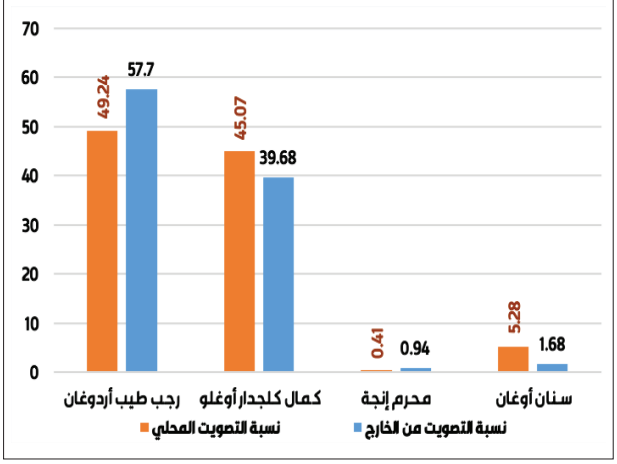

توزيع الأصوات الصحيحة على مرشحي الرئاسة بالجولة الثانية

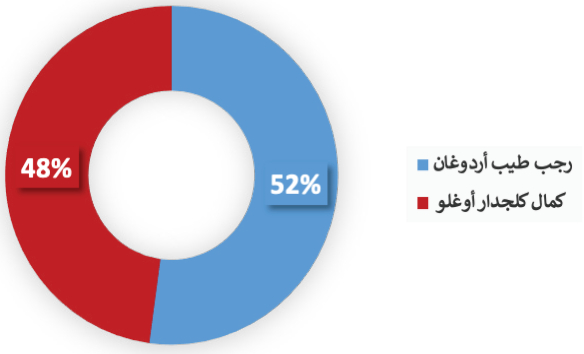

عدد النواب بالبرلمان التركي وفق الانتماء الحزبي 2023

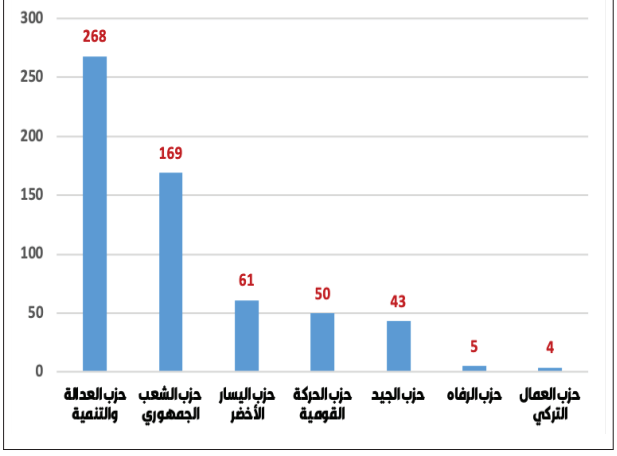

توزيع نواب برلمان عام 2018 وفق الانتماء الحزبي

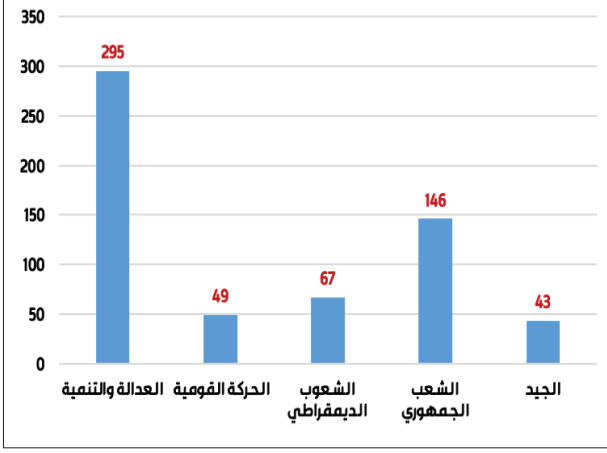

عدد صناديق الاقتراع الوطنية والدولية بعامي 2018 و2023

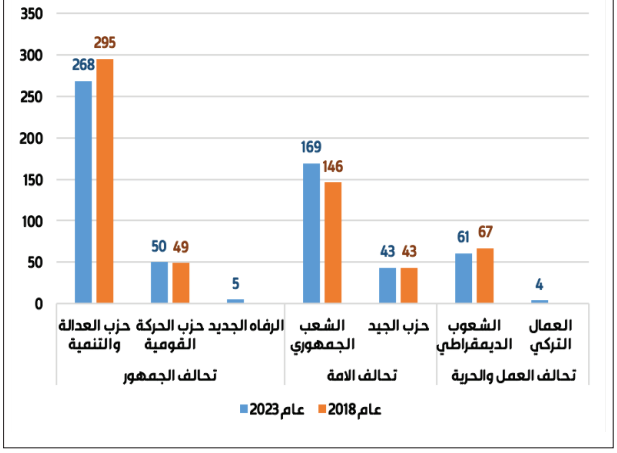

توزيع نواب برلمان عام 2018 وفق الفئة العمرية والحزب

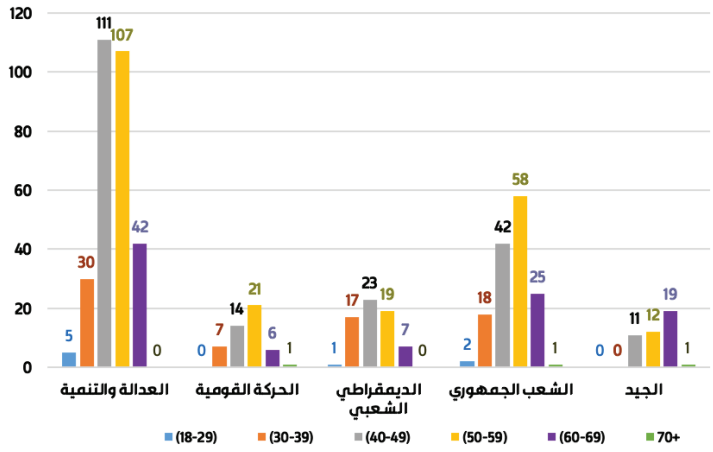

توزيع نواب برلمان عام 2018 وفق النوع والحزب

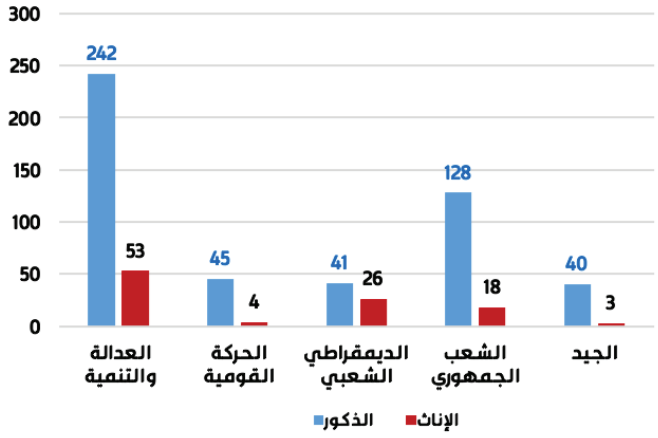

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلاً عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

50 Issue
2023

100 شارع الميرغني, مصر الجديدة,القاهرة،مصر

/ecsstudies